الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي

جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

أثر تراجع أسعار النفط على اتجاهات التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر 2019-2020

إعداد الطالبان:

قلاعة نبيل

مغتات ياسين إدريس

إشراف الأستاذ :

بلعياشي بومدين غوتي

السنة الجامعية :2020-2021

شكر وتقدير

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع كما نتوجه بالشكر الجزيل

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد ، كما يشرفنا أن نتقدم

بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف" **بلعياشي بومدين غوتي** " الذي لم يبخل

علينا بنصائحه القيمة .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة والذين رافقونا طيلة مشوارنا الجامعي وأمدونا بالعلم الوافر وكل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد وفقهم الله لما فيه الخير والصلاح.

وجعلنا لهم خير خلف لخير سلف

إهداء:

إلى من قال فيهما عز وجل: "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما".

إلى من علمني الصبر والإخلاص في العمل، وكان لي نعم المربي والسند... أبي الكريم أطال الله في عمره.

إلى من لم تبخل عليَّ في تربيتي وتشجيعي وسهرت عليَّ الليالي الطوال... أمي الرؤوفة حفظها الله وأطال الله في عمرها.

أفراد عائلته وإلى جميع أصدقائي.

وإلى كل من ساندني في إنجاز ها البحث من قريب وبعيد.

قلاعة نبيل

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وحصاد دراستي إلى الغالية التي جعلت بطنها وعاء أو ثدييها صفاء، وحجرها رثاء إلى التي هزت المهد بيمينها لتهز حياتي بيسارها إلى من هانت حياتها على نفسها ظلمة شعرها وتجعلني نصب عينها إلى أحلى كلمة نطقتها شفتاي إلى الروح التي عانقت روح إلى القلب الذي سكب أسراره في قلبي إلى اليد التي أوقدت شعلة عواطفي إلى المنبع الرفئ والحب والحنان إلى ماسحة الدمع والأحزان إلى من وضع الخالق الجنة تحت أقدامها إلى الصدور الحنون، أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها وأدامها تاجا فوق رؤوسنا.

إلى من علمني معنى الصمود والكفاح إلى الذي جعل من صحته سلما لكي ارتقى به

إلى من كان لي مصباح نور أنار لي الطريق، وكان لي حصنا حماني من مساوئ الأيام ومن أطفأ شمعته من أجل أن ينير دربي وطريقي إلى من وفى ويوفي بواجبات الأبوة أبي العزيز أطال الله في عمره وجعله دخرا إلي على مر السنين

إلى كل من كان له يد العون في مساعدة

مغتات ياسين إدريس

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
ملخص البحث	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهمي لأسعار النفط	
تمهيد	02
المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط	03
المطلب الأول: تعريف النفط	03
المطلب الثاني: خصائص وميزات النفط.	06
المبحث الثاني: أسعار النفط	09
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه.	09
المطلب الثاني : تطور أسعار النفط من ظهور أوبك وحتى عام 1985	12
المبحث الثالث: سوق النقل الدولية.	20
المطلب الأول: ماهية الأسواق النفطية.	20
المطلب الثاني: خدمات الأسواق النفطية.	23
خلاصة	25
الفصل الثاني ماهية اتجاهات التجارة الخارجية	
تمهيد	18
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	29
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وهيكلها	29
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	32
المبحث الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها– المطلب الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية	34 34
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	36
المبحث الثالث: الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية	36

المطلب الأول: تطور اتجاهات التجارة الخارجية	36
المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر.	41
خلاصة	54
الفصل الثالث: **دراسة حالة الجزائر 2010-2019**	
تمهيد	56
المبحث الأول: تحديات تراجع أسعار النفط في الجزائر.	57
المطلب الأول: قطاع النفط والغاز في الجزائر	57
المطلب الثاني: الانخفاض في النفط الجزائري.	58
المبحث الثاني: استراتيجية الحكومة الجزائرية في مواجهة تقلبات أسعار النفط	67
المطلب الأول: جهود الحكومة في مواجهة الانخفاض	68
المطلب الثاني: صندوق محيط الموارد	72
خلاصة	73
الخاتمة العامة	75
قائمة المصادر و المراجع	

المقدمة العامة

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على استغلال ثرواتها النفطية، ومنذ قرار التأميم سنة 1971 التفت الجزائر حول قطاع المحروقات باعتباره قطاعا محركا أو قطاعا قائدا للنمو والتطور من خلال ما يوفره من إيرادات مالية، خاصة أثناء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية من جهة ومن جهة أخرى باعتباره قطاعا حيويا محركا لقطاعات اقتصادية أخرى، ومن أجل ذلك حظي قطاع المحروقات في الجزائر بهذا الحظ الوفير من الاهتمام.

ولأن الجزائر اعتمدت على قطاع المحروقات بما يوفره من أموال طائلة تساعد صناع القرار على تنفيذ مخططاتهم التنموية وتحقيق النمو والتقدم، ولأن قطاع المحروقات في الجزائر وهيئة التقلبات التي تحدث على مستوى السوق النفطية العالمية فإن التبادلات التجارية تبقى حبيس تغيرات أسعار النفط وما تفرزه هذه التقلبات سواء بالإيجاب أو بالسلب .

ذلك لأنه ينظر إلى السوق النفطية، على أنا سوق غير مستقرة، بسبب ما تتعرض له هذه السلعة الاستراتيجية من تقلبات حادة خلال فترات زمنية متقاربة، حيث شهدت السوق البترولية منذ عام 1970 إلى يومنا هذا سبعة "أزمات نفطية على الأقل ومن أهمها الازمات في السنوات: 1973، 1976، 1979، 1986، 1997، 2008، 2014.

وهناك العديد من الأسباب المؤثرة في أسعار البترول ولعل من أبرزها زيادة الطلب العالمي، زيادة العرض العالمي، المضاربة، الحروب والأزمات، .....

اذ يعتبر البترول النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة والمصدر الرئيسي للطاقة والمعامل الأهم للتحكمفي حجم و اتجاهات التبادلات التجارية الخارجية، حيث يرتبط هذا المؤشر (التجارة الخارجية) في الجزائر ارتباطا كبيرا بأسعار البترول و تقلباتها في السوق العالمية.

1-إشكالية الدراسة:

على ضوء العرض السابق تظهر ملامح إشكالية الدراسة كالاتي: ما هو أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2010-2019؟

بهدف الإلمام بالموضوع، تم اشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

كيف كانت تطورات اسعار البترول و خاصة منذ تأسس.....

1- ما هو واقع أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 2010-2019؟

2-ما هي أهم الأطراف المؤثرة على السوق البترولية ؟ و ما هي محددات اسعار البترول؟

3-هل توجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار البترول و التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019؟

2-فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالاتي:

1- تميزت أسعار البترول خلال الفترة 2010-2019 بالتذبذب صعودا وهبوطا

2-هناك العديد من الأطراف المؤثرة على السوق البترولية تتمثل في: منظمة الأوبك والشركات الاحتكارية الكبرى.

3- منهج الدراسة

للإجابة على التساؤلات ومن أجل اختيار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها،فانا سنعتمد في دراساتنا على مزيج من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، فالمنهج التاريخي يظهر خاصة في الفصل الأول معتمين عليه في تتبع التطور التاريخي لأسعار البترول، للخروج باستنتاجات لفهم الحاضر، أما المنهج التحليلي فيظهر في الفصل الثاني الذي اعتمدنا عليه في تحليل بعض النماذج الاقتصادية للنمو الاقتصادي، أما

المنهج الاستقرائي الاستنباطي فيظهر استخدامه في الفصل الأخير من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء العمليات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

4- <u>الدراسات السابقة</u>

- **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية لحالة "الجزائر والسعودية ومصر"**: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012 الباحث حجاج بن زيان حيث تعرض الباحث إلى النمو الاقتصادي من مفاهيم اساسية إضافة إلى اهم نظريات النمو، كما تكلم أيضا عن الإنتاج البترولي وعلاقته بالنمو الاقتصادي مرورا إلى تقلبات أسعار البترول وتأثيراتها على النمو، و في الأخير تعرض إلى الجانب التطبيقي من دراسته (الدراسة القياسية) حالة كل المينا التالية : الجزائر ، السعودية ومصر.
- **أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية "دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر** : "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010 للباحث لخديمى عبد الحميد حيث تكلم الباحث وبصفة عامة عن الاقتصاديات والأزمات النفطية (الأسواق النفطية، العوامل المحددة للأسعار في السوق النفطية)، لينتقل بعدها إلى الفصل الثاني حيث تناول فيه الاستقرار النقدي الداخلي واهم المؤشرات الدالة عليه في الجزائر ، وفي الفصل الأخير تناول أثر أسعار النفط وعلاقتها بالاستقرار النقدي في الجزائر وهنا عرض دراسته التحليلية والقياسية.
- **دراسة أمينة مخلفي" أثر تطور أنظمة استغلال النفطعلى الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجار بالعالمية)** "أطروحة مغاربية النيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص دراسات اقتصادية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، و التي تناولت فيها الباحثة دورة استغلال

الصناعة النفطية و موقع أنظمة استغلال النفط العالمية و الصادرات النفطية ضمن الطاقات الأخرى، و الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالية بالإضافة إلى أنظمة استغلال النفط العالمية و الصادرات النفطية و أنظمة الاستغلال و الصادرات النفطية في الجزائر.

- **الملتقى الدولي بجامعة البويرة حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات يومي 29-30 نوفمبر 2016:** حيث كان من ضمن البحوث المقدمة عمل مقدم من طرف (رقاب طارق) تحت عنوان "تأثير أسعار النفط على سعر الصرففي الجزائر دراسة قياسية من 1990 إلى 2015" حيث تناول هذا البحث العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015، من خلال نمذجة قياسية باستعمال علاقات التكامل المتزامن للعلاقة الاقتصادية بين متغيرات الدراسة، وفي الأخير تم التوصل إلى عدم وجود علاقة سببية بين أسعار النفط وسعر الصرف إضافة إلى عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين أسعار النفط و سعر الصرف في الجزائر.

5- <u>اهداف الدراسة:</u>

- محاولة فهم الرابط الأساسي بين أسعار البترول و اتجاهات التبادل التجاري الخارجي.
- محاولة صياغة تأثير أسعار البترول على التبادل التجاري من خلال نموذج قياسي.
- محاولة إضافة دراسة أخرى إلى الدراسات السابقة.

<u>أهمية الدراسية:</u>

- ✓ كون الدراسة تسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية المصدرة وعلى رأسها الجزائر والمستهلكة بصفة خاصة.
- ✓ الطبيعة الحساسة للموضوع، حيث أصبح هذا الموضوع محل اهتمام رجال الأعمال.

- ✓ إن موضوع أسعار النفط يتميز بالتغير السريع والمستمر وبالتالي فهو يجذب كل شخص للبحث فيه لفهم العلاقات التي تسيره وتضبطه.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسية على محاولة معرفة تأثير أسعار البترول على اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر من خلال دراسة قياسية بداية من سنة 1020 إلى 2019.

صعوبات الدراسة:

كأي باحث في مجال العلاقات التجارية أو في مجال يتسم بالتغير المستمر واجهنا مجموعة من الصعوبات كانت أهمها في مجال جميع الإحصائيات بالإضافة إلى أن حقل التبادل التجاري حقل متجدد ومتطور مما يفرز

الجديد كل مرة من حيث تعدد مؤشراته ما يصعب علينا سرعة تتبعه وإدراجه ضمن الدراسة.

تقسيم الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاث فصول وهيكالتالي:

الفصل الأول الذي سيكون تحت عنوان "**الإطار المفاهيمي حول أسعار النفط**" حيث سيتناول هذا الفصل في طياته ثلاث مباحث الأول سنتطرق فيه إلى الأسس النظرية للنفط، أما المبحث الثاني فسوف نتكلم فيه حول أسعار البترول وتطوراتها خلال الفترة 2010- 2019، وفي المبحث الأخير فسنعرض فيه السوق البترولية وأهم الأطراف المؤثرة فيها.

أما الفصل الثاني الذي سيكون تحت عنوان "**مفاهيم ونظريات حول التجارة الخارجية**" سنقسمه إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية التجارة الخارجية و في المبحث الثاني سوف نتناول فيه أهم النظريات المفسرة، وفي المبحث الثالث فسيكون حول أهم الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية.

أما الفصل الثالث والذي سيكون تحت عنوان "**دراسة قياسية لتأثير أسعار النفط على التجارة الخارجية**" سنقوم فيه بدراسة قياسية نعتمد فيه على متغيرات اقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2010- 2019، لذا سيتم

تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول سنتناول فيه الدراسة الوصفية للجزائر، أما المبحث الثاني فسنعرض فيه منهج الدراسة والمتمثلة .

أما الخاتمة فتتضمن ملخص لأهم ما جاء في البحث و النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة و آفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لأسعار النفط

تمهيد :

اعتمد الإنسان منذ القدم على مصادر عديدة من الطاقة من بينها الفحم الذي بقي لمدة طويلة من الزمن المصدر الرئيسي فيها، لكن بظهور البترول لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859 أحدث ذلك نقلة نوعية نظرا للخصائص التي يتميز بها عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى،فانتقلت هذه الضجة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية فظهر مع بداية القرن العشرون في كل بقاع العالم وقد كان الجزائر نصيب من هذه الثروة أو ما يعرف بالذهب الأسود حيث كان محتكر من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني.

استنادا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى النقاط الاتية:

- **المبحث الأول:** الأسس النظرية للنفط.
- **المبحث الثاني:** أسعار النفط.
- **المبحث الثالث:**سوق النفط الدولية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط

تطورت استعمالات النفط مع التقدم الحضاري للإنسان، ولم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما حفر "أدرين درايك"أول بئر نفطية في مدينة "توتسفيل" بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد النقط بعد 21 متر عن سطح الأرض سنة 1857م، ورغم أن أول بئر تم حفرها في الصين في القرن الرابع ميلادي حسب ما رواه "ماركو بولو" في القرن ثالث عشر ميلادي، ومن خلال هذا المبحث سنستعرض أهم الأساسيات حول النفط أهميته.

المطلب الأول: تعريف النفط

الفرع الاول:مفاهيم محامية حول النفط

النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي، ويعود أصل النسبية اللاتينية إلى كلمة "petroleutm" وهي تتكون من مقطعين "petr" وتعني الصخر و "oleum' وتعني الزيتبمعنى "زيت الصخر"[1]، ويسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية "نافاتا"وتعني قابلية السريان، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، وله أيضا أسم دارج " الذهب الأسود"، يوجد في الطرقية العليا للقشرة الأرضية، كما يختلف في مظهره ونقاوته من مكان لآخر،

أهم المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، و يعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيمياوية البتروكيماوية مثل الأسمدة، المبيدات ....

والنفط مادة بسيطة تتركب من عنصريين فقط منها الهيدروجين والكريون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه

-ماركو بولو (1254- 1324) تاجر ورحالة ايطالي شهير قام برحلات نحو اواسط اسيا و الصين.

[1] محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص8.

و الأملاح و الرمال و الشبع و الكبريت[1].. الخ وتختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه و اختلاف التركيب الجزئي لكل منها، كما أنه يوجد في حالة غازية (الغاز الصخري) في حالة سائلة (النفط الخام) وهي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط و الحرارة و فور وصولها إلى السطح أو تعرضها لاختلاف في الضغط تتحول إلى سائل.

فعلميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء و يتركب من الفحم يحرر عند احتراقه طاقة قابلة للاشتعال، لونه بني غامق ويوجد في أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.

الفرع الثاني: أصل النقط.

تباينت الآراء حول أصل النقط وكيفية تكونه في الطبيعة، وتبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول منشأ النفط هما:

أولا/ النظرية العضوية : تقول بأن النفط تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحريةضمن المواد المترسبة بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين ، وهذه النظرية هي الأكثر شيوعا وقبولا لدى

الدارسين. [2]

ثانيا/ النظرية اللاعضوية : هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط، وتقول أن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدتين مشكلين النفط، و تماما يتم الاستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية

[1] بورنان الحاج، "السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين"، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002، ص8.

[2] محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص17.

إنتاج بعض المشتقات النفطية مخبريا بإتباع تلك التفاعلات الكيماوية لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة.

الفرع الثالث: التجمعات النفطية

و هو الوضعيات التي يوجد عليها النفط في الطبيعة قبل عملية الحفر، وهي كما يلي:[1]

أولا/ المكامن و المصائد النفطية: بعد أن يكون النقط في الصخور الرسوبية و لانها ذات مسامية، فإنه يهاجر منها إلى طبقات أخرى ويتجمع في مكان واحد عندما يجده عائقا يمنعه من مواصلة حركته، أو يتراكم نتيجة التواءات وانكسارات تحدثها حركة القشرة الأرضية، و يسمى ذلك المكان بالمكن أو المصيدة.

ثانيا/ الحقل النفطي: يتكون الحقل النفطي نتيجة تقارب المصائد أو المكامن النفطية من بغضها البعض، مكومة بذلك وحدة واحدة.

ثالثا/ الحوض النفطي:عندما تتقارب الحقول النفطية فإنها تشكل حوضا نفطيا، مثل حوض الخليج العربي الذي يضم حقول النفط في كل من السعودية والعراق وإيران.

[1] حمادي نعيمة، "تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر، 2008-2009، ص3.

المطلب الثاني: خصائص وميزات النفط.

الفرع الأول: خصائص النفط

للنفط خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات فائدة كبيرة، ومن هذه الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول، نذكر منها:

أولا/درجة كثافة النوعية:وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام، وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي APL (American Petroleum Institute)،[1] ونعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندما، تتعادل درجة حرارتهما،و تتراوح بين 01و 60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر، وبناءا على هذه المقاييس يصبح للنفط ثلاث أنواع:

1- **النفط الخفيف:**وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج من البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي.... الخ، مثل النفط الجزائري والليبي والقطري.

2- **النفط الثقيل:** درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت...) مثل النفط الخام المصري والسوري.

3- **النفط المتوسط:** درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) مثال ذلك: النفط الخام السعودي والكويتي.

ثانيا/ نسبة الكبريت في النفط الخام : تزداد جودة النفط كلها قلت نسبة الكبريت فيه، لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على

[1] Mohamed El ocine Benissad. "éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures. Présentoi Future". OPU Economica, Algérie, 1981, p 38.

المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هنا الأساس يصنف النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة).

ثالثا/ نقطة الانسكاب: وهي مصطلح يقصد به درجة انسياب درجة النفطية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة النفط، وترتبط نسبة المادة الشمعية في تركيبه ، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النقط ولزم تسخينه، مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من جودته،[1]

رابعا/ نسبة الشوائب الأخرى (الماء والملح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته.[2]

خامسا/ مقاييس النفط: قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن والحجم:

1-**حسب الحجم:** وحدة قياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 28، (6) برميل.

2-**حسب الوزن:** والوحدة المستعملة عالميا هي الطن، وفيها حوالي 7 برميل من النفط[3]، وتشتمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطول ويساوي 1006 كلغ.
- الطن المتري ويساوي 90 كلغ.
- الطن القصير و يساوي 906 كلغ.

الفرع الثاني: مميزات النفط:

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3] Mohamed Elhocine Benissad, op. cit, P37

تتميز السعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط وبكيفية استغلاله، ومن أهم هذه المميزات:

أولا: الميزة التكنولوجيا الفنية : هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية، فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز من مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية التكنولوجية[1]، مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة .

ثانيا: الميزة الإنتاجية: السلعة النفطية تتميز بارتفاع إنتاجيتها عموما، وهذا راجع لأن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي في الدول المتقدمة، ولما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكاليف الإجمالية للإنتاج[2].

ثالثا: ميزة مرونة الحركة الإنتاجية: يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية مراكز الإنتاج مناطق الاستغلال والاستهلاك في أي نقطة من العالم وقد يساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير[3] .

[1] حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، تركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص59

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص59

[3] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المبحث الثاني: أسعار النفط

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي و أوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة، و كان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل و المؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار و تقلبها، فهناك العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية ، المناخية ... وغيرها، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم سعر النفط و أنواعه و أهم التطورات التي حدثت تاريخيا لأسعار النفط منذ نشأة منظمة الأوبك.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه.

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية و هو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية و من هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب مفهوم سعر النفط و أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

يعرف السعر النفطي على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد[1]، خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية و مناخية .... الخ .

« سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار و مستوى أسعار النفط يخضع و يتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء فيعرضه أو فيطلبه أو الاثنين معا .»[2]

« سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى النفط بالدولار ثابت القيمة ، و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو

[1] محمد أحمد الدوري مرجع سابق، ص 194

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع نفسه، ص194، ص195

التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساس التسعير النفط العملات الرئيسية الأخرى، و من هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس».[1]

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية حيث كان في بداية اكتشافه يخلد عند آبار هذا في ظل "إحتكار قلة" ساد السوق البترولية ،ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشاف واتساع صناعية النفط في بلدان عديدة ،لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري و هذا نتيجة احتكار شركات قليلة في السوق البترولية .

كل هذا التطور في مفهوم السعر أو في كيفية تحديده يدل على أن السعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات سوف نقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع، و المقياس الذي أعتمد عليه في قياس السلعة البترولية .

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط.

يمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط وهي:

1- **السعر المعلن:** هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين و سيطرة شركة واحدة هي تساندرد وايل (Standard oil of new jersey) على عمليات إنتاج النفط ، و قد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها و مصالح الدول التي تنتمي إليها.

2- **السعر السوقي (الحقيقي)** :هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة و التي لا تدخل شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال

[1] حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**" الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ص 240

تام، و قد كان هذا النوع يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع و شراء النفط، و يقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما النشاط ازدادت المنافسة في عمليات البيع.

3-**السعر الفوري**[1] : هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية و قد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة ، و يتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض و الطلب على البترول الخام ، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له و يكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.

4-**سعر التحويل** : هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، و هو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى، و يمكن أن يستعمل سحر التحويل عند انتقال النفط نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم، كأن تبيع أكسون لاستخراج الخام إلى أكسون للتكرير، و قد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر و التعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط .

5-**سعر الكلفة الضريبية:** يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، و يساوي سعر الكلفة الضريبية كلية الإنتاج مضاف إليها عائدا لحكومة (الضريبة+الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية. و تحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له و يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي

[1] Jean Pierre Angelier, « **énergie international 1987-1988** », Economica 1987, P 66.

تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول، ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار.

6- **سعر الإشارة أو المعدل** : ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات ، و هو عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، و يتم احتسابه بناءا على معرفة و تحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات[1].

و منذ بداية القرن العشرين برز اسم الشركات النفطية الكبرى الشقيقات السبع Seven Sisters في السوق النفطية عموما و منطقة الشرق الأوسط خصوصا كأكبر تنظيم احتكار بكارتل CARTAL على المستوى العالمي، و جاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة كنا كاري ACHANANARY بأسكتلندا، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية أكنا كاري،و قد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية، و تركز اتفاق الشركات النفطية الكبرى في مجال تسعير النفط و تقسيم الأسواق لصالح الشركات و حكوماتها الأم، و بذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية .

المطلب الثاني : تطور أسعار النفط من ظهور أوبك وحتى عام 1985

لقد كان لمنظمة الأوبك دور كبير جدا في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية و الحد من سيطرتها على السوق النفطية، و ذلك من خلال فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد و أسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية، ولقد تميزت هذه الفترة أي منذ نشأة الأوبك وحتى سنة 1985 ، حدوث أزمتين مهمتين جدا مهما : أزمة 1973 وأزمة 1979.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ، ص،199.

الفرع الأول : نشأة أوبك .

أدت التخفيضات المستمرة و المتعمدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات البترولية الاحتكارية إلى عدم استقرار أسعار البترول الخام و بالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة و التي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية، و لقد أدى اهتمام هذه الدول بمسائل الأسعار و ما يتعلق بها إلى التقارب فيما بينها و محاولة التوصل إلى تنظيم يحمي مصالحها فأنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC كجبهة موحدة للمنتجين.

ففي سبتمبر 1960 في مؤتمر بغداد تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك)، وقد حضر المؤتمر مندوبون من خمس دول هي : السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا وهي الدول التي وقعت على الاتفاق التأسيسي للمنظمة، و تسعى الأوبك لتنسيق و توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء و حماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية .[1]

و يمكن رسم الخطوط العريضة الخاصة بالتسعير خلال الفترة (1960-1970) على النحو التالي :

1-تقرر خلال المؤتمر الأول لأعضاء الأوبك في سبتمبر 1960 أن أي تعدي لمستقبلي الأسعار من قبل الشركات البترولية يجب أن يلقى قبولا من حكومات الدول المنتجة للبترول، و خلال المؤتمر الرابع المنعقد في أبريل 1962 احتج أعضاء الأوبك على قيام الشركات بتخفيض الأسعار من جانب واحد و درس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، " **منظمة الدول المصدرة للبترول أو بيك نشأتها في تطورها و التحديات التي تواجهها**" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 سنة 2008، ص: 7-73. م

الطويل وضرورة ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.

2-في نوفمبر 1964 اتفق أعضاء الأوبك في مؤتمر جاكرتا أندونيسيا مع الشركات البترولية على : [1]

أ- تنفيق الأتاوة أي اعتبارها نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الامتياز و تخصم من السعر المعلن وتدرج في الحسابات بهذه الصفة ، كما تم تحديد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباحها الصافية بمقدار 0.5 سنتا للبرميل.

ب- تطبيق الفرق بين الأسعار المعلنة و الأسعار الحقيقة من خلال منح الشركات تخفيض من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5% سنة 1964، 7.5 % سنة 1965 و6.5 % سنة 1966، و بخلاف ذلك تجرى تخفيضات على النفط وفقا لدرجة كثافته .

1- في سنة 1973 جرت مفاوضات بين أعضاء OPEC مع الشركات البترولية بخصوص التخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا و انتهت إلى OPEC :

أ- تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي نتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

ب- تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أنواع النفط الذي كثافته 27 درجة لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه، في حين أن البعض الأخر (كثافته 37 درجة) فيوجد حد أعلى للتخفيض عليه، وعموما وفي جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975.

[1] كامل بكري وأخرون، " **الموارد و اقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986،ص 193 .

2- سنة 1970 تمكنت ليبيا من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبترولها بمقدار 30 سنت للبرميل ورفع معدلات الضريبية المفروضة على الشركات البترولية إلى حوالي 55 % بدلا من 50 %، وقد أدى ذلك إلى تحقيق العراق، الكويت، إيران و السعودية لزيادة في أسعار بترولها بلغت 20 سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلي 55 % في نفس السنة.

و قد ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة 8.5 % سنة 1970 مقارنة بسنة 1965 ، كما انخفض المعروض النفطي بسبب تخفيض ليبيا إنتاجها من النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية منذ 1969 خصوصا في اليابان، أمريكا و أوروبا، وفي ظل هذه الأوضاع التي سادت في السوق عقدت الأوبك اجتماعا في كاراكاس بفنزويلا في ديسمبر 1970 وتم اتخاذ قرار عرف بقرار كاراكاس تضمن تطبيقا للإجراءات التالية :[1]

- لا تقل الضريبة على الأرباح الصافية للشركات العاملة في الدول الأعضاء عن 55%.
- زيادة موحدة في الأسعار المحلية للنفط على أساس أعلى الأسعار التي يمكن الحصول عليها مع زيادها بما يتناسب مع التحسن في ظروف سوق النفط، على أن تؤخذ درجة كثافة البترول و الموطن الجغرافي للآبار بعين الاعتبار.
- وضع نظام جديد للتمايز السعري على أساس التمايز في درجة كثافة البترول .

و خلال هذه الفترة استطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعة تحت هيئة دولية أن تؤثر على اتجاه أسعار البترول، فقد توصل أعضاؤها بعد مفاوضات طويلة إلى اتفاقية طهران في فبراير 1971 أعقبتها اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية طرابلس، اتفاقية شرق البحر المتوسط و اتفاقية لاجوس، أدت هذه الاتفاقيات كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ تتراوح بين 35 و52 سنتا للبرميل و زيادة في نسبة الضريبة على الأرباح من 50% إلى 55%، إضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة ب 2.5% لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية .[2]

[1] كامل بكري و أخرون، مصدر سابق، ص 193

[2] نفس المرجع، ص21

وعلى إثر تدهور سعر صرف الدولار بعد إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1970 تكبدت الدول المنتجة و المصدرة للبترول خسائر كبيرة ما جعلها تطالب الشركات النفطية بتعويضها عن خسائر التخفيض في سعر صرف الدولار، و قد أسفرت المفاوضات بين الجهتين إلى عقد اتفاقية جنيف الأولى في ديسمبر 1972 تم بموجبها اعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج استنادا إلى صيغة حسابية تأخذ في اعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار مقابل 9 عملات رئيسية مما أدى إلى زيادة الأسعار المعلنة بمقدار 8.49 % حسب هذه الاتفاقية، إلا أن الأزمة الخانقة التي كان يمر بها الاقتصاد الأمريكي دفعت الولايات المتحدة إلى إجراء تخفيض آخر للدولار سنة 1973 بنسبة 10 % جعل دول الأوبك تدخل في مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية أسفرت في يونيو 1973 بتوقيع اتفاقية جنيف الثانية تضمنت صيغة حسابية جديدة لتعديل أسعار النفط على أساس شهري.

الفرع الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط .1985, 1973

أولا : الأزمة النفطية الأولى سنة 1973

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت و قرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70%، وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية :[1]

1-حق السيادة الوطنية على الثروات و الحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

2-إعطاء قيمة فعلية للبترول .

3-ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 20

4- ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

5-تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام و أسعار المنتوجات.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الخليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة ، هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية و المساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 و تخفيضه شهريا بنسبة 5 % ابتداء من ديسمبر 1973، و قد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55 % إلى 85 % و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.[1] إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تظافرت مجموعة من العوامل و التي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

1-**انخفاض قيمة الدولار**: شهد الدولار الأمريكي إنخفاضا سنة 1971 ب 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب ، حيث أستمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2-**المنافسة العالمية على الطاقة** : إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص و الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي و الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي جعلها تجد نفسها أما موضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد الدول المنتجة.

3-**تضاعف قوة الأوبك** : مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة : 07 دول عربية ما طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر ب10 مليون برميل ما مكن الأوبك من امتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

[1] Maurice durousset , « **Le marché du pétrole** ». Edition Ellipses, 1999. R47

و لقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار و ماله من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار و ذلك من خلال:

أ- **التخفيض من استهلاك الطاقة** : سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها الدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974.

ب- **تكوين مخزون إستراتيجي** بسبب ما خلفته الأزمة الخلية على اقتصاديات الدول الصناعية و التي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي و الذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها ، فقد تفطنت هذه الدولي إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوما حماية لنفسها من الضغوط .

ت-**تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة:** أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر ، فقد ارتفعت الواردات 1975 الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975.

ث-**تشجيع الاستكشافات النفطية:** حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، و قد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم .

ولقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك، وتمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية والجدول رقم (1-1) يوضح الزيادة في المداخيل لدول الأوبك.

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676

الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

Source: Abdelkader Sid Ahmed, «L'opep Passé présent et perspectives,» Opu, 1980, p139

ثانيا : الأزمة النفطية الثانية بينة 1979

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى و أن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا و أن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فيما يتلائم و الاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.[1]

وفي سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12,7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980

[1] صديق محمد عفيفي، "**تسويق البترول**"، مكتبة عين شمس ، القاهرة،2003، ص275

نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و تقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار .[1]

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية :

انخفاض الإنتاج الإيراني : أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 سنة 1979، و قد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران و بالتالي تأثر إنتاجه، وقد أدت

1- هذه المنافسة إلى رفع الأسعار.
2- **تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي** : إن تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها .

المبحث الثالث: سوق النقل الدولية.

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتتميز السوق التغطية عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة مهمة جدا تتوقف عليها اقتصاديات كثير من دول العالم إضافة لكونها سلعة استراتيجية تتأثر بعوامل عدة منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية والعوامل السياسية تعتبر أهم شيء محدد لسعر النفط،ولذلك فهذه السلعة قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

المطلب الأول: ماهية الأسواق النفطية.

[1] Maurice durousset, Op. cit, P 49.

يعرف السوق في النظرية الإقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد إقتصادي في الاستخدامات المختلفة،ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية وأنواعها:

الفرع الأول: تعريف الأسواق النفطية.

السوق النفطية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة»[1]

وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية».[2]

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الإقتصاد الاعداد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

1.الأسواق الفورية للنفط: عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية سوقي خليج المكسيك و ميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سور روتردام في أوروبا) من القديم بإعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، و لتحقيق التوازن بين

[1]حمد أحمد النوري، مرجع سابق، ص142.

[2]قويدري قوشيح بوجمعة إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن. متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2008_2009، ص45، الشلف، الجزائر،2008.

العرض والطلب خارج إطار العقود طويلةا لأجل،ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15%

من حجم التجارة العالمية للنفط وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوبا في الأسعار المعلنة. [1]

2- الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):

عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري البورصات الدولية للبترول ومقرهالندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط يلا تنتعش إلا في ظل أسعار تستم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك بمدينة 1982 ما يقارب 3, 7الف عقد ليرتفع إلى 467ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، وهذا يدل أن هذه الأسواق، لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية بل فتحت المجال للمتضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك ولندن وسنغافورة.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

[1] حسين عبد الله ""مستقبل النفط العربي"،«مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2006،ص247.

أ – السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

ب – السوق البترولية المالية الأجلة : هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجل سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

المطلب الثاني: خدمات الأسواق النفطية.

تستند أسعار النفط استقرارها من استقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها، ومن ناحية أخرى تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط وذلك من خلال جملة من الإجراءات، ومما سبق سنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص التي تتميز بها أسواق النفط:

1 – ارتفاع نسبة التركز الأحتكاري: ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها حوالي 85 % من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الأخر فيرتكز عدد قليل من

الدول المستوردة وهي الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الإقتصادي OCED، بحيث إستوردت ما يقارب 22.8% من حجم الواردات الكلية للنفط عام2010.

2_سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية للنشاطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المتبع أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين هذه النشاطات ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

3- **سوق التكتل (الكارتل والمنظماتوالهيئات):** تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلىالأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي، ثم تليهاالهيئات والمنظمات الدولية التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء التابعة للمنظمات والهيئات[1].

4-**عدم مرونة الطلب في الأجل القصير:** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفل لا يمكنها التحول عنه لمصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا: ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

[1]أمينة مخلفي، "أثر تطور المنظمةإستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمي)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ط1'2012/2011، ص54.

5- **تأثر السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط[1]، مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفوريةللناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي علىالنفط لها آثار عكسية و تؤثر تقلبات الطلب العالمي كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنفي النفط من الشوائب الكبريتية.

خاتمة الفصل الأول:

إن تحليل ودراسة التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها يرتكز أساسا على دراسة الأسواق النفطية وأطرافها من دول منتجة (العرض البترولي) وأخرى مصدرة (الطلب البترولي)، بالإضافة إلى دراسة أهم الأزمات التي حدثت خلال هذا التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم مسبباتها ونتائجها على أطراف السوق المختلفة.

إن السوق النفطية بدأت بسوق احتكارية من طرف الشركات النفطية الكبيرة والتي استطاعت بفضل توسعها أن تسيطر على السوق النفطية إلى أن ظهرت منظمة تدافع عن حقوق البلدان النفطية وهي منظمة الأوبك والتي شكلتها في البداية خمسة دول نفطية،ولقد استطاعت هذه المنظمة حفظ حقوق أعضائها في السوق النفطية خاصة خلال السبعينات.

[1]أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص55.

تعتبر سنة 1973م بمثابة منعرج هام في الصناعة النفطية، فقد كانت بداية الدولة المالكة والمنتجة للبترول من امتلاك المبادرة وتولي زمام الأمور فيما يخص تسعير النفط وإعطائها للثروة النفطية قيمتها الحقيقية.

إلا أنه بعد ذلك وبعد بروز بلدان أخرى منتجة منافسة خارج الأوبك، بدأت ظهور منافسة كبيرة في الإنتاج حتى من داخل الأوبك أدى إلى حدوث أزمة 1986 وما كان لها من تأثير كبير على السوق النفطية،وأيضا أزمة 1998 وانخفاض الأسعار نتيجة اختلالات في العرض والطلب العالميين على النفط، لكن بفعل تزايد الطلب العالمي وخاصة من طرف بلدان شرق آسيا تحسنت هذه السوق وبدأت الأسعار في الارتفاع، أدى ذلك إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة والمنتجة للنفط وزيادة مداخيلها بشكل غير مسبوق.

إن السوق النفطية تبقى مرهونة بالعديد من العوامل المتحكمة فيها والمتمثلة بالإضافة إلى الجانب التجاري،وانخفاض الأسعار نتيجة اختلالات في العرض والطلب العالميين على النفط، لكن بفعل تزايد الطالب العالمي وخاصة من طرف بلدان شرق آسيا- تحسنت هذه السوق وبدأت الأسعار في الارتفاع، أدى ذلك إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة والمنتجة للنفط وزيادة مداخيلها بشكل غير مسبوق.

إن السوق النفطية تبقى مرهونة بالعديد من العوامل المتحكمة فيها والمتمثلة بالإضافة إلى الجانب التجاري الجانب السياسي والذي يمثل متغيرا فاعلا في السوق النفطية وآفاقها.

الفصل الثاني:

ماهية واتجاهات التجارة الخارجية:

تمهيد

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد. الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تملك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

فقد اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من (90% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية. وقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تقديم عام النفط.**
- **المبحث الثاني: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: الجباية البترولية.**

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما تحتاج إليه من سلع خامات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

يتناول هذا البحث مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وهيكلها

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

التجارة في **اللغة:** تعني: "" تقليب المال لغرض الربح وشي حرفة التاجر، والتاجر هو الذي يبيع ويشتري أو الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحترافي بشرط أن تكون له أهلية الأشغال بالتجارة، ونقول عن الرجل تجر أو اتجر إذا مارس البيع والشراء >>[1]

والتجارة في **الأصطلاح:** التجر هو التصرف بالبيع والشراء لتحصيل الربح.

وفي **تعريف آخر**: << التجارة هي تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح >>

ويقول ابن خلدون: << أعلم أن التجارة محاولة الكسب لتنمية المال بشراء السلع بالرخص والبيع بالغلاء وذلك القدر النامى يسمى ربحا، والمحاولة لذلك الربح إما بأن يخترن السلعة ويتحين بها حوالة السوق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقلها إلى بلد آخر تنفق (أي يروج) فيه تلك السلعة أكثر من البلد الذي اشتراه فيه فيعظم ربحه[2]

[1] بلغداسي إيمان: أثر تغير سعر الصرف علي التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1995-2012 مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013-2014 ص31

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية جادة الدول العربية، 2004، "موسوعة الإدارة التربية الإسلامية المواد الخامس،ص221

ومن الناحية الاقتصادية: تنوعت التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها و قد عرفت:

1. تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطلقها دول العلم التأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول مختلفة .

2، التجارة الخارجية في عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة

3. وتعرف بأنها: المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إشغال السلع والأفراد، ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد و يقومون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تفطن حالات سياسية مختف*

4وتعرف أيضا بأنها :عبارة عن عبارة عن حركة مجموعة السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا

الفرع الثاني: هيكل التجارة الخارجية .

يتكون هيكل التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر الآتية:

1 – الصادرات: هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

إضافة إلى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفةنهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

وبما أن الصادرات تمثل اتفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن في تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي في تصنيف قوة جديدة للإنفاق الكلى.[1]

وتنقسم الصادرات إلى نوعين:

- ✓ الصادرات المنظورة: تتمثل في السلع الملموسة كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية مثل البترول والآلات
- ✓ الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في الخدمات (غير ملموسة)مثل:
  - خدمة النقل الدولي "النقل الجوي والبحري والبري.
  - خدمات التأمين الدولي
  - خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية
  - خدمات المصرفية العالمية
  - حقوق نقل الملكية الفكرية على وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

2–الواردات: عكس الصادرات يمكن أن تعرف الواردات على أنها عملية إدخال السلع والخدمات أجنبية إلى السوق الوطنية.

وتنقسم هي الأخرى إلى:[2]

- ✓ الواردات المنظورة: وهي الواردات الملموسة كالسلع.
- ✓ الواردات غير المنظورة: تتمثل في الخدمات.

-[1]محمد أحمد السريني، التجارة الخارجية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009، ص08.

-[2]زوال الحبيب: تمويل التجارة الخارجية مخاطر و ضمانات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة،2014،ص15

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:[1]

1-يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولها تضاعف في حجم السكان وذلك لأن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرها التي كانت لابد أن تستورد ها من باقي دول العالم.

2- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي

زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية.

3-تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتفريغ فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه.

4-القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر المباشرواستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

5-القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج الى كوادر فنية ماهرة في الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

6- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلى.

7- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

[1] - عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، 2001، ص ص، 375،376

8-إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لدى الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية)، وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها.

9- إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الأخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.

10-إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجي، بين الدولي يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية[1]

[1]-عبد المطلب عيد المجيد، المرجع السابق ، ص 376

المبحث الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها-

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة قيامها بالتجارة الخارجية ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية، كما تتأثر هاته الأخير بمجموعة من العوامل.

المطلب الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:[1]

-**التخصص الدولي:** إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتاد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

-**تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والاسعار المحلية:** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

- **اختلاف مستوى التكنولوجيامن دولة لأخرى:** يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فتجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجيها أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

- [1]حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص13

-**اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق تصلح لزراعية البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

-**اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:[1]

1 .**مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة الخارجية على وضع سياسية تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في الاقتصاديات المتطورة والمتقدمة وذو قاعدة اقتصادية قويةحيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2-أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي و العالمي، فالاقتصاد المحلي و لكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية للاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعة، كما أن للطالب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية، وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.

3 .**سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدولي:** تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية

-1عبد الباسط عبد الوفاء، التجارة الخارجية، دار النهضة العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2000،ص14

كالنفط والفحم والحديد،وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.[1]

4-حجم الدولة: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول صناعية.

5- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية

لقد عرفت التجارة الخارجية نموا متزايدا منذ الحرب العالمية الثانية، ورغم أزمة السبعينات من القرن الماضي التي قلصت من حجم النمو السنوي فإن التجارة الخارجية قد حافظت نسب نمو مرتفعة، و لإعطاء نظرة عن اتجاهات التجارة الخارجية الجديدة سوف نستهل بمرحلة الثمانينيات إلى غاية بداية الألفية الثانية.

المطلب الأول: تطور اتجاهات التجارة الخارجية

الفرع الأول: اتجاهات التجارة الخارجية خلال عقد الثمانينات.

تميزت مرحلة الثمانينات من القرن الماضي بمجموعة من المتغيرات انعكست على التجارة الخارجية لكل الدول المتقدمة والنامية، وتشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي، كما عرف عقد الثمانين ياتتزايد وتيرة احتكار وتدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة.

1- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص14

إن الطبيعة المتناقضة للتجارة الدولية في عقد الثمانينيات طرحت من جديد الخطر الجاثم داخل النمط التقليدي للتقسيم الدولي للعمل والمتمثل في التناقص الحاد بين النمو السريع في صادرات المواد المصنعة والنمو البطيء في صادرات المواد الأولية.

ولا يبدو في ظل هذه الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية أن هناك بوادر تحسين التبادل التجاري للدول النامية، إذ أن التوقعات ومؤشرات التجارة الخارجية النصف الثاني من عقد الثمانينات تخفي وراءها الكثير من الصعوبات التي تلاحق بصفة خاصة التجارة الخارجية للدول النامية.

ففي السنوات الأخيرة وبسبب السياسية الصناعية تحولت التجارة الخارجية إلى عائق كذا فإن تدني معدلات التجارة الخارجية وتقيدها هو نتيجة لتدني النمو الاقتصادي العالمي، فالتباطء الواسع في المعدلات النمو الاقتصادي مسؤولا بالدرجة الأولى عن هبوط متوسط معدل النمو السنوي حجم التجارة الخارجية من 8% خلال الستينيات إلى5.7 %خلال السبعينيات والى 2.7% خلال النصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي[1]

الفرع الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية خلال عقد التسعينات

عرفت التجارة الخارجية خلال عقد التسعينيات تقلبات متعددة ففي سنة 1991 نمت التجارة العالمية ب 5.3 %و بـ6 % في سنة 1992 مقابل انخفاض في معدل الناتج العالمي من1.6 %الى 0.7

%بين عامي 1990 و 1992، وبذلك زاد حجم التجارة العالمية في عام 1992 بمعدل اسرع من معدل نمو الإنتاج في البلدان الصناعية (1.5%)بنحو أربع مرات، وعلى الرغم من ذلك فهذه المعدلات اقل مما كانت عليه في السنوات الأخيرة من عهد الثمانينيات وهذا يعكس ظروف الكساد التي سادت في البلدان المتقدمة، إذ سجلت في عام 1995 ادنى مستوي نمو(0.9 %) منذ كساد عام 1982، مع وجود تفاوت في الأداء الاقتصادي بين هذه الدول ،

[1]حشماوي، محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم المادية بجامعة الجزائر،2006،ص16-17

وفي عام 1991 انخفض الناتج العالمي بنسبة تقدر بـ0.3 %وكان هذا أول انخفاض بسجل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1]

وأدى التراجع الكبير في سرعة نمو الإنتاج في بعض البلدان الصناعية الكبرى إلى تخفيض الطلبة على السلع المتداولة، فضلا عن تراجع معدلات النشر في البلدان النامية باستثناء بلدان شرق أسيا التي بدأت بتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي في عامي (1990،1991) لذا شهدت حالات انكاش في الأنشطة الاقتصادية مع بدء

العمل بسياسات نقدية وضريبية مشددة، وعلى الرغم من زيادة الانتاج في البلدان النامية بنسبة 4.5% في عام 1992 إلا أن هذا النمو يحقق فروقات مهمة بين مختلف المناطق النامية[2]

الجدول رقم(03) الناتج العالمي لمدة (81- 1997)(التغيرات بالنسبة المئوية)

الإقليم – البلد	81-88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98
العالم	2.1	3.2	1.6	3	0.7	1.4	2.8	6.4	2.9	3.2	2
دول الرأسمالية	2.8	3.4	1.8	1.9	1.5	0.9	2.9	6	2.5	2.7	1.8
الو- م- أ	2.9	2.5	0.8	1.2-	2.7	3.4	4.1	2	2.8	3.8	2.3
اليابان	4.1	4.8	5.2	4	1.3	- 0.2	0.5	0.8	3.9	0.9	- 1.3
الاتحاد الأوروبي	2.1	3.6	2.8	0.8	1.2	- 0.6	2.8	2.4	1.7	2.5	2.6

[1]الأمم المتحدة، دراسة الحالة الإنسانية والاجتماعية في العالم ،1996 ،ص 1
[2]الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره

أوروبا الوسطى والشرقية	3.1	2.3	– 0.5	– 11.7	– 13.4	– 8.1	– 10.3	2.7–	– 1.6	1.4	2.6
الدول النامية	3.1	3.5	3.1	3.5	4.5	5.3	5.5	5.2	5.9	5.4	2.3
أمريكا اللاتينية	0.7	01	– 0.1	2.9	2.5	3.9	4.5	0.9	3.6	5.2	3.1
أفريقيا	2.7	03	2.2	1.4	0.9	0.4	2.5	2.7	4.6	3.3	3.7
غرب اسيا	0.8	3.2	1.9	0.2–	5.7	2.6	0.6	3.1	3	5.9	–
اسيا	3.7	4.6	5.1	4.8	05	6.7	5.6	6.3	7.1	8.8	1.8
الصين	9.9	4.3	3.9	8.4	14.3	14	11.8	10.2	9.6	–	6
جنوب آسيا	07	6.3	6.6	5.4	5.2	5.5	6.7	7.1	6.2	4.9	1.7

إضافة لانكماش نمو الإنتاج العالمي، هناك عوامل أخرى تقف وراء فتور التجارة الخارجية كالأحداث التي وقعت في الخليج والتغيرات في شرق أوروبا، وانخفاض معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية بنسبة 2.3 %في عام[1] 1992

الفرع الثالث: اتجاهات التجارة الخارجية في بداية الألفية الثالثة.

تميزت بدنية2001 بانخفاض في الإنتاج العالمي والتجارة الخارجية فقد بلغ معدل الإنتاج العالي أمين مستوياته منذ 1982 حيث وصل إلى1.5 % كما انخفضت التجارة الخارجية

[1]حاشد براي محد تجارات الجديدة للتجارة الدولية في ظل التزامية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص22

إلى1.5%بعدما كانت 11%في سنة 2000 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الاستثمارات خلال سنة 2001 بأمريكا الشمالية (3-%)

بعدما كان% 10في سنة 2000.

ولعل هذه الانخفاضات التي عرفها الإنتاج العالمي والتجارة الخارجية خلال سنة 2001 ترجع أساسا إلى أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي درست اغلب القطاعات في كل المناطق باستثناء بعد دول آسيا[1]

والجدول الموالي يوضح نمو صادرات السلع والخدمات لمادة (99-2002).

الجدول رقم(04) صادرات السلع والخدمات (99- 2002)(مليار دولار%)

القيمة	التعبير		السنوي		
	2000-90	1999	2000	2001	2002
السلع	5.984	6.5	04	13	4.5-
الخدمات	1.485	6.5	03	06	0.5-

Source : FMI, Perspective de l'économie mondiale, 2002,p 10

[1]Omc, Rapport annuel,2001,p12

تبين هذه الأرقام أن معدلات نمو التجارة الخارجية في السلع والخدمات كانت سالبة خلال سنة 2001 و2002 حيث وصلت إلى 4.5 % في السلع و-5 .0% في الخدمات سنة 2001، واستمر إلى التقهقر سنة 2002 حيث كان -4 %سنة 2002 في السلع.

وترجع هذه الاتجاهات الجديدة للإنتاج والتجارة الخارجية إلى عدة عوامل أهمها:

1 - انخفاض الإنفاق في قطاع التكنولوجيا للإعلام أدى إلى انخفاض في تجارة التجهيزات المكتبية وأجهزة الاتصال.

2 -تأثير انخفاض الإنتاج العالمي على مجموعة من الطاعات الأساسية كالحديد والصلب.

3 -انخفاض سعر البترول9%أدى إلى انخفاض صادرات المحروقات ب 8%.

4-انخفاض صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية بحيث انخفضت صادرات المنسوجات من

3.1% التجارة العالمية إلى% 2.1

المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة احتكار التجارة الخارجية.

تميزت فترة ما بعد الاستقلال باحتكار الدولة للتجارة الخارجية،وذلك نتيجة لقلةالمداخيل بالعملة الصعبة والتخفيض من الواردات وزيادة الصادرات.

أولا : نظام الواردات

تميزت المرحلة ما بين 1970 و 962 بتدخل الدولة في النشاطات التجارية الخارجية، بالاعتماد على مبادئ التخطيط و التوجيه، حيث احتكرت استيراد المواد الواسعة الاستهلاك كالقهوة، و السكر، والشاي .. الخ، و تصدير بعض المنتجات التي تحقق فيها فائض كالزيتون ، و الزيت ... الخ . و لكن خلال هذه المرحلة لم يكن هناك احتكار و باقي للتجارة الخارجية، حيث اعترفت الدولة بوجود قطاع خاص في هذا المجال، مما أدى في سنة 1964 بتأسيسفرق مهنية للشراء هدفها جميع المستوردين الخواص الذين كونوا مؤسسات ذات رأسمال عمومي.ومن جهة مقابلة قامت الدولة في11/02/1978بالتأكيد على احتكارها للتجارة الخارجية و ذلك بموجب القانون 02-78 و الذي تضمن النقاط التالية:

- تأميم التجارة الخارجية أي تأميم كل المبادلات مع الخارج بما فيها عقود البيع والشراء للسلع والخدمات.
- إلغاء الوسطاء أي أن التعامل يكون مباشر بين المؤسسة العمومية المتمتعة بالامتياز ومؤسسة عمومية أجنبية.
- نقص الاتفاقية مع المؤسسات الأجنبية وهذا من خلال إتباع المؤسسات المحتكرة في مبادلاتها مع الخارج مع جملة من الشروط هي:

✓ تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

✓ احترام الهوامش المحددة من طرف الحكومة.

✓ تطبيق أسعار ثابتة.

✓ العمل على سير الاحتكار

✓ القيام بتطبيق أنواع الرقابة من طرف الهيئات المعنية بالاحتكار.

ثانيا: نظام الصادرات

اكدت التعليمة 74-11 بتاريخ 1974/01/30 على تحرير تجارة الصادرات ورفعت تطبيق احتكار الدولة على على هذه الأخيرة إلا في بعض الحالات الخاصة أن تمنع بعض المواد من التصدير

وحسب ما جاء في القانون 78-02 في مادته الأولى حول احتكار الدولة للتجارة الخارجية: كل الصادرات من أملاك ولوازم وخدمات تعتبر من مهام الدولة، هذا ما يبين أن كل عقد يتم مع مؤسسة أجنبية لا يتم إلا بتدخل الدولة أو جهاز تابع لها.

لكنخلال الثمانينات عمدت الدولة إلى ترقية الصادرات خارج نطاق المحروقات وذلك منخلال:

- ✓ **التشجيعات الجبائية:** فقانون المالية لسنة 1986 أتى بإعفاءات جبائية حيث أن حاسب الضريبية

على النشاط الصناعي والتجاري يجب أن يقيم رأس المال خارج الصادرات أما الإعفاء الثاني فيتمثل في الضريبة الوحيدة الإجمالية على الإنتاج التي تستفيد منها الصادرات.

- ✓ **التشجيعات من ناحية الأسعار:** إن المرسوم 86-46 بتاريخ24/12/1986فقد أكد على إمكانية المساعدة في ترقية الصادرات وتقديم إعانات للأسعار.

الفرع الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وانخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، أصبحت بلادنا غير قادرة على تغطية وارداتها وتسديد خدمات الديون التي تفاقمت خلال هذه المرحلة. وهذا ما أدى إلى وجوب إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث ارتفعت معدلات خدمة الديون الخارجية إلى 78 %مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان وزيادة نسبة البطالة..

ونظرا لتفاقم الوضع دخلت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي'FMI ، للحصول على قروض للتخفيف من العجز المسجل في الميزان التجاري الجزائري الذي كان في عجز دائم. حيث قامت حكومة الجزائر بإبرام عقدStand Byمع الـ FMI بتاريخ 05/30/ 1989،الذي نص على ضرورة ترشيد السياسية النقدية والتخلص من عجز الميزانية وتخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية، وكذا إضفاء نوع من المرونة على الأسعار ورفع احتكار الدولة بإدخال ميكانيزمات جديدة لتسيير قطاع التجارة الخارجية.

أولا: نظام الواردات[1]

في اوت 1990 وبموجب المادة 41 من قانون المالية التكميلي ، و في فيفري 1991 موجب مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط التدخل في عمليات التجارة الخارجية و التي تتحدد من دون التمييز بين متعامل عن القطاع العام أو الخاص ، أصبح البنك المركزي هو المنظمة الوحيد للتجارة الخارجية ، و هذا ما جعل بالسوق الجزائرية تصبح مكدسة بالمواد الاستهلاكية المستوردة ، و النتيجة كانت الاستمرارية في المديونية نظرا لتناقص العملة الصعبة و هذا ما أدت بالحكومة للتدخل لتوجيه و تأطير عمليات التجارة الخارجية حسب الإمكانيات الوطنية من العملة الصعبة.

وبهذا أصبح التمويل من صلاحيات الدولة، بعدما كان من صلاحيات البنك. كما عمدت الدولة إلى إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص استيرادها حيث وضعت ثلاثة قوائم:

1-المواد الاستراتيجية والمتعلقة بالمحروقات والمواد الاستهلاكية الأساسية وكذا عوامل الإنتاج.

2- المواد المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتي تستفيد بدورها من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية أو متعددة الأطراف.

[1]ADHESION DE L'ALGERIE A L'O.M.C -documents du asinistère du commerce

3- المواد الممنوعة من الاستيراد والتي تضم المواد التي لا يمكنها الاستفادة من العملة الصعبة إلا باستعمال

الحساب الخاص.

وفي المرحلة ما بين 1993و 1992 تم تخصيص جزء هام من عائدات المحروقات لتسديد الديون الخارجية وهذا ما سبب عجز في توفير الحاجيات الوطنية. كما أن عملية الإصلاح الاقتصادي ونتيجة لمحدودية الموارد أدت بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي طلب من الجزائر إعادة جدولة ديونها الخارجية فالمفاوضات معFMI ابتداء من أفريل 1994 أدت إلى اتفاق دولي بمقتضاه تم الاتفاق على برنامج لتصحيح هيكلي،والذي نص على ما يلي:

- ✓ تطوير القطاع الخاص.
- ✓ تشجيع الاستثمار
- ✓ التقليص من تدخل الدولة.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية

ثانيا: نظام الصادرات:

فيما يخص صادرات الجزائر فإنه باستثناء بعض المنتوجات الاستراتيجية التي بقيت ممنوعة من التصدير فان باقي المنتوجات قابلة للتصدير.

فعملية التصدير تدعوا المصدر الجزائريإلى اتباع الإجراءات القانونية التالية:

ADHESION DE L'ALGERIE À L'O.M.C –documents duministère du commerce – 1995

-اجراءات التوطين البنكي و التي تنص عليها القانون الصادر عن بنك الجزائر، و يعرف التوطين على أنه العملية التي تسمح للمصدر المقيم أن يختار بنكمعين يتعهد من خلاله بالقيام بكل الإجراءات البنكية.

-وفي القانون 94/22 الصادر في 1994/04/12حددت نسبة إيرادات التصدير خارج المحروقات و المواد المعدنية التي لها في تسجيل الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.

- القانون 91/13 الصادر في 1991/08/14 والمتعلق بإجراءات التوطين والقواعد المالية الخاصة بالصادرات خارج المحروقات حيث تخضع صادرات السلع للبيعvente fermeأو عن طريق ودائع وكذا تصدير الخدمات للخارج بالد فع المسبق.

الفرع الثالث:بنية المبادلات الخارجية الجزائرية

لقد أكدت الجزائر على التزامها بتطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية بدءا بتحرير التجارة الخارجية والخوصصة، وهذا اتباعا لبرنامج صندوق النقد الدولي،والذي حث على ضرورة الإسراع في تنفيذ هذه الإصلاحات.

اولا: بنية الواردات:

بين الجدول رقم (1) تطور الواردات في الفترة الممتدة ما بين 1994 و 2006+9أشهر، حيث نلاحظ من الجدول أن مواد التجهيز تحتل المرتبة الريادية من حيث الاستيراد خاصة مواد التجهيز الصناعية و التي تكاد تصل إلى 100% من إجمالي مواد التجهيز،كما عرفت هذه الأخيرة نموا ملحوظا في قيمة الواردات حيث بلغت سنة 2005 ذروتها لتصل إلى حوالي 41.51 %، و يفسر هذا الارتفاع بزيادة الإنتاج الوطني من المواد

الاستهلاكية تبعا لسياسة الخوصصة وظهور مجموعة من التسهيلات أعطت نوع من الديناميكية لنشاط المؤسسات الوطنية بعدما كانت النسبة في 1994 تعادل 26.67%أي بزيادة 14.84 % وهذا يسبب زيادة الإنفاق على بعض المنتوجات الأخرى كالمنتجات نصف المصنعة والمواد الاستهلاكية والطاقة والزيوت ومواد التجهيز الفلاحي،وبالنسبة لمواد التجهيز الزراعية فقد عرفت بدورها ارتفاعا من سنة لأخرى ففي سنة1994 كانت نسبتها تعادل 0.35 % لترتفع في سنة 2005 إلى 78% وسنة 2006 + 9 شهور لتصل إلى 0.64%

هذا الضعف في استيراد مواد التجهيز الزراعية لا يرجح بالضرورة إلى وجود إمكانيات تجهيز معتبرة في هذا المجال وإنما لنقص الاهتمام بهذا القطاع الهام والحساس،والزيادة المسجلة تدل على أن السلطات المعنية بدأت تهتم بهذا القطاع.

أما المواد الغذائية فتبقى نسبتها مرتفعة نسبيا نظرا:

- ✓ لضعف الإنتاج الزراعي لقلة الاهتمام بهذه القطاع.
- ✓ لغياب جهاز إنتاجي فعال يستطيع تلبية حاجيات المستهلكين.
- ✓ للظروف الطبيعية التي لا تساعد على إنتاج بعض المنتوجات الضرورية كالقهوة و السكر مثلا .

وعلى مستوى إجمالي الواردات فهي لا تتعدى 11 مليار دولار حيث عرفت في الفترة ما بين 1994 و 2006 9+شهور ارتفاعا بمقدار11,640مليوندولار، و يعتبر هذا مباشرة مؤشرا سلبيا لاقتصادنا الوطني.

- جدول رقم (05) : تطور الواردات (1994-2006+9)

المجموع	مواد استهلاكية	مواد تجهيز صناعية	مواد تجهيز زراعية	منتجات 2/1 مصنعة	منتجات خام	طاقة و زيوت	مواد غذائية	المنتجات السنوات
9365	1270	2498	33	2543	619	56	2816	1994
100	13.56	26.67	0.35	27.15	6.61	0.60	30.07	
10761	1751	2937	41	2372	789	118	2753	1995
100	16.27	27.29	0.38	22.04	7.33	1.10	27.58	
9098	10.28	3022	41	1788	498	110	2601	1996
100	11.40	33.21	0.45	19.65	5.47	1.20	28.59	
8687	1094	2833	21	1564	499	132	2544	1997
100	12.59	36.61	0.24	18.00	5.74	1.51	29.28	
9403	1319	3120	43	1722	540	126	2533	1998
100	14.02	33.18	0.45	18.31	05.74	1.33	26.93	
9164	1396	3219	72	1547	469	154	2307	
100	15.23	35.12	0.78	16.88	5.11	01.68	25.17	1999
9173	1393	3068	85	1655	428	129	2465	2000
100	15.18	33.44	0.92	08.04	4.66	1.40	2687	
9940	1466	3435	155	1872	478	139	2395	2001
9173	14.74	34.55	1.55	18.83	4.80	1.39	24.09	
12009	1655	4423	148	2336	562	145	2740	2002
100	13.78	36.83	1.23	19.45	4.67	1.2	22.81	

2003	2678	144	689	2857	129	4955	2112	13534
	19.78	1.063	5.09	21.1	0.95	36.61	15.6	100
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
	19.64	94	4.28	19.9	0.94	38.99	15.27	100
2005	3587	212	571	4088	160	8452	3107	20357
	17.62	1.04	2.8	20.08	0.78	41.51	15.26	100
2006	3680	240	858	4838	136	8297	2956	21005
	17.51	1.41	4.08	23.03	0.64	39.50	14.07	100

المصدر :المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (مديرية الجمارك)

ونسجل نفس الملاحظة بالنسبة لكل من المواد الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام ويرجع سبب ذلك الى ضعف القدرات الإنتاجية.

وفي المقابل نجد أن الصادرات الجزائرية قد عرفت زيادة ملحوظة في الفترة ما بين 1994و2006+9 شهور حيث انتقلت من 8.340 مليار دولار في52.822مليار دولار أي أن هذه القيمة قد تضاعفت.

وبصفة عامة يمكن أن نعتبر هذه الزيادة أنها شيء إيجابي، ولكن يجب عدم النسيان أن أغلبها جاء من قطاع المحروقات، مما يجعل اقتصادنا الوطني رهين الأسعار. ويظهر ذلك جليا من خلال انخفاض الصادرات في

1998لتبلغ 10213مليار دولار و يرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير المسجل في أسعار النفط، و لتشهد بعد ذلك سنة 2004 ثم زيادة في قيمة الصادرات لتصل إلى 46001 مليار دولار

سنة 2005 و52822 مليار دولار سنة 2006 و كما عرف قطاع المحروقات بدوره زيادة ملحوظة، و يرجع سبب ذلك إلى الارتفاع الهائل لأسعار البترول في البورصات العالمية.

الفرع الثالث: الدخول إلى الأسواق الخارجية

أولا : التعاون (الجزائر – الإتحاد الأوروبي):

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول والتقليدي للجزائر، حيث يحتل مكانة هامة في التجارة الجزائرية بنسبة تفوق 70 %من مجمل المبادلات الخارجية. وهذا ما استوجب التوقيع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، تشمل جوانب عدة أهمها:

-المبادلات التجارية

– التعاون الاقتصادي والمالي والتقني.

– التعاون في ميدان اليد العاملة.

-المنتجات الصناعية:

لقد بلغت الصادرات الأوروبية نحو الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1986 و1993 حوالي 50ملياردولار.وهذا جاء نتيجة للإعفاء من الحقوق الجمركية والقيود الكمية للمنتجات الصناعية،وبالتالي أصبح من السهل دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق المحلية، مما استوجب فيما بعد التوقيع على عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

ثانيا: توزيع الواردات والصادرات حسب المناطق الاقتصادية لسنتي 2005 و2006

الواردات:

يمثل الجدول رقم 05 تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية لسنتي 2005 و 2006، و يبين الجدول أن وارداتنا تأتي من شركائنا التقليديين و هم:

دول الاتحاد الأوروبي: والتي تبقى دوما الشريك رقم واحد للجزائر، أي كل من فرنسا في المرتبة ثانيها إيطاليا ثم ألمانيا.

دول المنطقة التجارية للبلدان المتطورة اقتصادياOCDEوأهم هذه البلدان كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وتركيا، ... الخ،وتبلغ نسبة الواردات 17.76 %أي ما يعادل3,731مليار دولار بزيادة قدرها 225 مليون دولار في سنة2006. باقي المناطق: ونجد فيها باقي البلدان الأوروبية في بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان الأسيوية وكذا البلدان العربية الإفريقية.

لجدول رقم(06) تطور الواردات حسب المناطق الاقتصادية

السنوات / المناطق	2005		2006		التطور
	القيمة	%	القيمة	%	
الاتحاد الأوروبي	11255	55.28	11670	55.55	0.27+
OCDE	3506	17.22	3731	17.76	0.54+
باقي الدول الأوروبية	1058	5.19	702	3.34	1.85−
أمريكا الجنوبية	1249	6.13	1299	6.18	0.05+
اسيا	2506	12.31	2785	13.25	0.94+
الدول العربية	31	0.15	−	−	0.15−
دول المغرب	387	1.90	448	2.13	0.23+

العربي					
OCEANIE	217	1.06	234	1.11	0.05+
دول أفريقيا	148	0.72	136	0.64	0.08−
المجموع	20357	100	21005	100	0

الوحدة: مليون دولار

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

1-الصادرات:

يمثل الجدول رقم (4) توزيع الصادرات حسب المناطق الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 2005و 2006.

وما يمكن أن نسجله في هذه الحالة هو أن الاتحاد الأوروبي قد نال حصة الأسد من صادراتنا الموجهة للخارج، حيث بلغت في هذه الفترة حوالي 25.593 مليار دولار بنسبة55.63%في سنة 2005، أما في سنة 2006 بلغت حوالي27,423مليار دولار بنسبة51.91 % وتتقدم هذه البلدان كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

ثم تليها بلدان المنظمة التجارية للبلدان المتطورة اقتصادياOCDE بحصة تقدر بـ14.963 مليار دولار بنسبة

32.52 % في 2005 أما في سنة 2006 فقد ارتفعت إلى19.758مليار دولار وبنسبة تقدر بـ 37.40 % أي بزيادة مقدارها4,795مليار دولار، دون أن ننسى أن أغليها تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تركيا ثم كندا.

أما باقي البلدان فتتقدمهم دول أمريكا الجنوبية أين عرفت صادراتنا نحوها ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 210 مليون دولار

أما الدول الأخرى فصادراتنا نحوها تعد جد ضعيفة وبنسبة لا تصل حتى إلى 2%من مجموع الصادرات.

أنظر إلى الجدول رقم (07)

الجدول رقم(07) تطور الصادرات حسب المناطق الاقتصادية

الوحدة: مليون دولار

السنوات / المناطق	5200		6200		التطور
	القيمة	%	القيمة	%	
الاتحاد الأوروبي	25593	55.63	27423	51.91	-3.72
OCDE	14963	32.52	19578	37.40	+4.88
باقي الدول الأوروبية	15	0.03	43	0.08	+05
أمريكا الجنوبية	3124	6.79	2914	5.51	-1.28
اسيا	1218	2.64	1628	3.08	+0.04
OCEANIE	-	-	-	-	-
الدول العربية	621	1.34	156	0.97	-0.37
دول المغرب العربي	418	0.90	502	0.95	+0.05
دول أفريقيا	49	0.10	38	0.07	-0.03
المجموع	46001	100	52822	100	+0.02

المصدر: المركزي للإعلام الآلي(CNIS)

خلاصة:

تزداد أهمية دراسة العلاقات التجارية الدولية على النطاقين المحلي والعالمي يوما بعد يوم، نظرا للتطورات المعاصرة للاقتصاد الدولي، ولقد أعقب نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر السوفياتي تنامي ظاهرة العولمة والإقليمية في النظام الاقتصادي الدولي، كما أصبح يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي تغيرات جوهرية ناجمة عن انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي أحدث تغيرات في اتجاهات التجارة الخارجية وفي مكانة الدول على الساحة الدولية ، كل هذا أدى إلى تعميق عولمة الأسواق، ففي ايطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العام بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغيرات التي تميزت بانسياب الدول إلى تحرير اقتصادياتها والتسابق للانضمام تحت غطاء منظمات تدعم هذا المسعى، والعمل باتفاقيات تحرير التجارة الخارجية وحرية انسيابها وتقليص المعوقات التي تحول دون ذلك، ولم يتوقف الأمر على هذا الحد، بل تجاوزه إلى مسعى لا يقل أهمية من شانه تدعيم هذا التحرر وهو ذلك المتعلق بظهور الكيانات الكبرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية .

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر 2010-2019

تمهيد:

رغم أن الجزائر قد نجت على ما يبدو من تحولات الربيع العربي الذي اندلع بالقرب من دارها واجتاح جوارها، إلا أن الدولة تواجه تطورا من نوع اختلاف يشكل بذاته اختبارا كبيرا، ويتمثل في التراجع الذي عرفته أسعار النفط حيث تواجه حاليا أعظم التحديات الاقتصادية منذ الحرب الأهلية في تسعينات القرن الماضي. وقد نقل مرارا عن رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال قوله: إن الدولة "في حالة أزمة". ويصعب تصديق هذا القول لا سيما أن الجزائر من أبرز الدول المنتجة للنفط والغاز، وكانت الرائدة في العديد من المشاريع، منها: تجارة الغاز الطبيعي المسيل عام1964، ومشروع التقاطوتخزين ثاني أكسيد الكربون في حقول الغاز في عين صالح.

المبحث الأول: تحديات تراجع أسعار النفط في الجزائر.

ويفترض أن لا يشكل انخفاض سعر النفط إلى ما دون 50 دولارا كارثة كبرى، لأن الأسعار كانت دون هذا المستوى في معظم التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت الجزائر على غرار العديد من الدول النامية المنتجة للنفط تعاني نتيجة الأسعار المتداولة اليوم، فهذا يعكس مشكلة متجذرة في إدارة اقتصادها، ذلك أنه في دول مثل الجزائر تمثل الثروة النفطية في الغالب سيفا ذا حدين، فهي تمنح في البدء شعورا مزيفا بالأمان ووهما بالمناعة السياسية و الاقتصادية، لكنها قد تحمل الحكومات على فقدان الوعي بالحاجة إلى إدارة اقتصادية جيدة و مساندة للنمو المستدام، و هي ظاهرة تعرف بلعنة النفط، و ما تختبره الجزائر اليوم هو اللعنة التي تذكرها بخطر الاعتماد المفرط على سلعة متقلبة.

المطلب الأول: قطاع النفط والغاز في الجزائر

الجزائر غنية بموارد النفط والغاز، سواء التقليدي منها أو غير التقليدي (أساسا الصخري)، ويقدر احتياطي الجزائر المؤكد من النفط بحوالي12.2مليار برميل، أي ثالث أعظم احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا و نيجيريا. ومع 4.5 تريليون متر مكعب(حوالي 160 تريليون قدم مكعب) من احتياطي الغاز الطبيعي التقليدي المؤكد، تحتل الجزائر المرتبة العاشرة في العالم والثانية في إفريقيا بعد نيجيريا، أما أرقام الغاز الصخري فهي غير أكيدة لكون التنقيب لا يزال في مراحله الأولى، لكن تقدير إدارة معلومات الطاقة الأميركيةEnergynfertilation Administration FIAيقيد بأن الجزائر تحوز نحو 20 تريليون متر مكتب (706 تريليون قدم مكعب) و5.7 مليار برميل من الموارد القابلة تقنيا للاستخراج.

ورغم هذه الثروة فقد بلغ إنتاج النفط والغاز ذروته عامي 2005 و2007 تباغا وسجل تراجعا أو ركودا مذ ذاك. ولوحظ ارتفاع قصير ومؤقت عام 2014 بحسب مراجع BPالإحصائية للطاقة العالمية، لكن الإنتاج قد تراجع من جديد مطلع عام 2015.

بالإضافة إلى ذلك تابع الاستهلاك المحلي ارتفاعه أساسا بدفع من عمليات الدعم السخية. وعلى سبيل المثال، في حين ارتفع إنتاج الغاز بنسبة 2.2 %بين عامي 2013 و2014، ارتفع الاستهلاك المحلي بنسبة12.4% في خلال الفترة نفسها [3]. ومع أن استهلاك النفط والغاز لا يزال متدنيا نسبيا بالمقارنة مع معدلات الإنتاج إلا أنهما يقلصان قدرة الدولة على التصدير ويضعان عبئا ماديا عليها بسبب الدعم، وتقدر كلفة دعم المنتجات الهيدروكربونية، وفقا لصندوق النقد الدولي، بنحو 2.22 مليار دولار، أو 10.9 فيالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012. وتتوقع الجزائر أن يرتفع إنتاج الغاز بنسبة 13.5 %عام 2019 بالمقارنة مع عام 2014 مع إنجاز مشاريع جديدة، إلا أنه ما لم تتم معالجة الارتفاع في الاستهلاك المحلي فسيكون صافي المنفعة الاقتصادية محدودا.

المطلب الثاني: الانخفاض في النفط الجزائري.

وصف الانخفاض في هذه الأسعار، من المعدلات القياسية بين عام 2011 ومنتصف عام 2014 والتي تجاوزت 100 دولار إلى أقل من 50 دولارا، بأنه التطور الاقتصادي الأهم لعام 2014. ولا شك أن مثل هذا التراجع يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في الدول المصدرة للنفط كالجزائر، فكلما زاد اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط كان التأثير أشد، حيث تولد الخسائر في عائدات تصدير النفط. عجزا شديدا في الموازنة، لأن أرباح النفط تصب في معظمها في حسابات الحكومة.

يعد النفط و الغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و أساس موارده المالية، إذ يشكلان نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي، و62%من عائدات الحكومة، و 98% من مداخيل التصدير و من غير المفاجئ أنه عندما تراجعت أسعار النفط بأكثر من 50%، تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير،[45] ولأن معظم الغار الجزائري يباع وفق عقود مؤشر النفط، فإن سعره اقتفى عن كثب تغير أسعار البترول، ولم تستطع صادرات الغاز أن تعدل كفة الميزان.

[45]International MonetaryFund, "Algeria 2014 Article IV Consultation," IMF, December.

وبحسب صندوق النقد الدولي، استمر الإنفاق الحكومي بالارتفاع، واضعا السياسية المالية على درب غير مستدامة.وكانت المحصلة عجزا في الحساب الجاري للمرة الأولى في أكثر من 15 سنة كما تفيد التوقعات بأن الجزائر بحاجة إلى أن يصل سعر النفط إلى 120 دولارا لكي تعدل ميزانيتها. وما زاد الوضع تعقيدا هو تراجع الإنتاج، ليس لأن مصادر النفط والغاز تتجه إلى نضوب في الجزائر، بل لأن بيئة الاستثمار غير مشجعة.وبالفعل، تراجعت عائدات تصدير النفط والغاز من 70.6مليارا عام 2012 إلى 65.3مليار دولار أميركي عام 2013، مع أن أسعار النفط تجاوزت 100 دولار حينها.

أولا: الاحتياطات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي والغاز الصخري.

تميز الاقتصاد الجزائري بقدراته التنافسية المرتبطة بوفرة الموارد الطاقوية التقليدية و هي من أهم النعم المادية في هذه القارة التي تزيد مساحتها عن 2.3 مليون كلم مربع، و أن الاستخدام الرشيد لها يؤدي إلى مساهمتها في التنمية الشاملة المستدامة، و لكن بالمقابل فان لعنة الفساد تؤدي إلى سوء استغلالها وعدم القدرة على تصنيعها و العجز عن تنويع استخداماتها وهدر عوائدها و تبذير ريوعها وكل ذلك يؤدي إلى عدم الاستفادة من الطفرات النفطية الثلاث في تنويع البدائل الاستخدامية و الاستخلافية للثروة البترولية، و التأثر السلبي بانخفاض أسعارها. والجدول اللاحق يوضح حجم الاحتياطات البترولية والغازية فيالجزائر:

إن الإحصائيات السابقة تجعل الجزائر من أهم الدول من حيث حجم الاحتياطات من المحروقات التقليدية وغير التقليدية التي ستصبح11000 مليار م3 لضمان احتياجات الاقتصاد الوطني الداخلية والخارجية الفترة تتجاوز 55 سنة.

ثانيا: أهمية الوظيفة الثروة البترولية والغازية في الاقتصاديات الحديثة.

تنبع أهمية الثروة البترولية من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج عن استغلالها في استخدامها في الاقتصاديات الحديثة والتي من خلالها نقيم مدى تثمينها وتعظيم منافعها في الاقتصاد الجزائري من بينها نذكر:

1-الوظيفة الطاقوية:

فالبترول والغاز يعدان من أهم مصادر الطاقة في العالم لتأمين الاستهلاك الطاقوي لكافة الاستخدامات حيث يساهمان بـ 61% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم بواقع 37 % للبترولو24 %للغاز الطبيعي و و معظم الدراسات تشير إلى نمو الطلب على الطاقة خلال الفترة 2005 – 2030بنسبة 55% تؤكد على أهمية هذه الثروة الطاقوية التقليدية و غير التقليدية إلى غاية 2060في المدى المتوسط والطويل بالمقارنة مع البدائل الأخرى مع إمكانية إحلال الغاز الطبيعي بالغاز الصخري والبترول الصخري، والثروة البترولية والغازية تساهم في تأمين إمدادات الطاقة الاقتصاد الجزائري ولابد من مراعاة التطور المستقبلي للاحتياجات المرتبطة بتطوير الاقتصاد الوطني وعلاقة ذلك بحجم الاحتياطات الثابتة وعمرها المتوقع.

2 – الوظيفة المالية:

تعد الثروة البترولية والغازية من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة والاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بالنسبة للاقتصاديات النفطية النامية والمتقدمة، ففضلا عن كون العائدات البترولية والغازية تشكل بالنسبة لعدد هام من الدول المتقدمة مصدرا ماليا مهما نتيجة للضرائب البترولية المتعلقة بترشيد استقلال الطاقة وهي أحيانا لا تقل من حيث أهميتها عند تلك التي تحققها الدول المنتجة والمصدرة.

وتعد بالنسبة للجزائر المصدر الاستراتيجي في تمويل التنمية وتوفير الاحتياطيات الرسمية التي تطورت في السنوات الأخيرة لتنتقل من 130 مليار دولار سنة 2007 إلى 188 مليار دولار في نهاية سنة 2014.

3-الوظيفة التشغيلية:

يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال واستخدام الثروة البترولية والغازية بدءا من مرحلة الاستكشاف إلى الاستخراج والتصنيع والتوزيع، في مجال التشغيل والعمالة والتقليل من البطالة،ويساهم قطاع المحروقات الجزائري والفروع المرتبطة به والكاملة معه في توظيف أكثر من 100 ألف عامل، وكلما تطور كلما زادت مكانته الاستيعابية للأيدي العاملة وتزايدت تأثيراته الإيجابية

4- الوظيفة الإنتاجية التصنيعية:

تدخل الثروة البترولية كمادة أولية أو وسيطة أو مشاركة في انتاج آلاف السلع المختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكلما توسعت تشكيلية السلع المنتجة كلما زادت مكانة وأهمية القطاع على المستوى الإنتاجي التصنيعي.

بالنسبة للقطاع الزراعي والصناعي في قطاع الخدمات والفروع والأنشطة الصناعية المرتبطة بتلك القطاعات، كلما ارتفعت القدرات التصنيعية كلما ارتفعت قيمة الثروة البترولية وازدادت أهميتها الاستراتيجية، فهناك فرق كبير بين قيمة البرميل المصنع وقيمة البرميل الخام أو المكرر، وذلك الفرق يعكس الثروة المهدورة في ظل استراتيجي لتسويق النفط الخام.

5 -الوظيفية التكنولوجية التقانية:

كلما تطور القطاع البترولي عبر مختلف مراحل استخراجه وإنتاجه وتسويقه كما تطورت القدرة التحكمية في التقنيات والتكنولوجيات الحديثة وازدادت إمكانيات أقلمتها وتطويعها وإنتاجها خاصة إذا تبنت الدولة استراتيجيات الشراكة التصنيعية مع الشركات الأجنبية على حساب الشراكة الاستخراجية التسويقية.

والجزائر بشركتها سوناطراك قد أصبحت من أهم الشركات التي لها دورها في الجانب التكنولوجي المتعلق بالقطاع النقطي على مستوى الاستخدام التحكمي وانتقاء البدائل المناسبة على مستوى بعض المراحل، ولكن تبقى التكنولوجيات المتطورة محتكرة من قبل بعض الشركات الدولية الناشطة، الأمر الذي يتطلب تطوير أشكال الشراكة التصنيعية مع الشركات النفطية الكبرى.

6- الوظيفة الاندماجية التكاملية:

كلما تطور القطاع البترولي وازداد ارتباطه بقطاعات الاقتصاد الوطني بفروعه المتعددة كلما ازدادت درجات الاندماج والترابط الداخلي والتكامل على المستوى الوطني، وبالمقابل تم تحجيم الاندماج المسلي المسوق الدولية وجعله في الحدود الملائمة التي تقلص من التبعية المالية والتجارية والاقتصادية.

7 - الوظيفة التجارية:

يلعب القطاع البترولي دورا محوريا في الحركية التجارية على المستوى الداخلي وكلما تزايدت وسلعة الموزعة في المسوق المحلية وعلى المستوى الخارجي ضمن الصادرات في المسوق الدولية.

8- الوظيفية السياسية:

يمكن أن تستخدم الثروة البترولية والغازية استخداما سياسيا في الداخل والخارج قد يكون إيجابيا أو سلبيا فيكون سلبيا إذا وظفت تلك الموارد توظيفا ربعيا احتوائيا لتسكين الأزمات الاجتماعية على المستوى الداخلي ورفع نسبة الاستثمار الأجنبي السياسي الطاقوي لتأمين مصالح الأطراف الأجنبية المرتبطة بالأنظمة والنخب الحاكمة.

ثالثا: آثار وانعكاسات الازمة على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية.

إن استمرار انخفاض أسعار البترول سيؤدي إلى التأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياطات الرسمية، وبالتالي التأثير في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل. إضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة.

رابعا: آثار وانعكاسات اللازمة على الموازنة العامة للدولة.

لقد بدأت الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية التي تصل نسبتها إلى 62 %من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، كما تزداد الخطورة إذ تفحصنا مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

خامسا: آثار وانعكاسات الأزمة على قطاع التجارة الخارجية

إن كل انخفاض في أسعار المحروقات سينعكس سلبيا على 98 %من الصادرات الجزائرية، ويؤدي إلى تزايد العجز في الميزان التجاري ويضعف القدرة التحكمية للدولة تأمين وارداتها بالمستويات التي سادت خلال الفترة السابقة والجدول اللاحق يوضح ذلك.

سادسا: انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على سعر الصرفوالقدرة الشرائية.

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فيلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 80, 56 وسعر الأورو تجاوز 106.9وبلغ في السوق الموازية 160 دينار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية، دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية ومحدودية صادرات السلع خارج المحروقات.

سابعا:انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات علىالمديونية العمومية والبرنامج الخماسيالثالث2015 /2019.

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، و يزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط و الطويل في حالة استمرار الأزمة و يزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما على تمويل البرامج الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي الثالث 2015-2019 الذي لم يعلن عن تفاصيله، إذا لم يعاد النظر بشكل جذري في أولوياتها وآليات تمويلها -و الجدول اللاحق يوضح انعكاسات الأزمة على المديونية والاستثمارات الأجنبية .

ثامنا: أثار انخفاض أسعار المحروقات على الاستراتيجيات البديلة للطاقات المتجددة من الطاقة الشمسية والغاز الصخري.

إن حرب الأسعار في السوق الدولية للطاقة التي تهدف إلى الاحتواء المتعدد الأهداف بعضها سياسية للتأثير المثلي على بعض الدول والمناطق المنتجة والتأثير الإيجابي على الدول المتقدمة المستهلكة وإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية. كما أن بعضها اقتصادية تتعلق بالحفاظ على حصة الأطراف الفاعلة في السوق الطاقوية و التقليل من مخاطر المنافسة المستقبلية في المدى المتوسط والطويل للغاز الصخري و الطاقات المتجددة الأخرى ليكون إنتاجها غير اقتصادي، و بالتالي التأثير في مخططات تطوير

الغاز الصخري و الطاقة الشمسية في الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة منهما و لا تمتلك تكنولوجيات لإنتاجها و تأتي الجزائر في مقدمتها و يتم ذلك في إطار إعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية الجيوستراتيجة العالمية والإقليمية خاصة إذا علمنا بأن هناك تغيرات إستراتيجية متعلقة بصناعة الغاز و البترول الصخريين اللتين يشكلان طاقات غير تقليدية ويضمن النتأمين احتياجات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تؤكد في احدى تقاريرها أن هذه الطاقة ستلبي احتياجاتها و أن الدول المنتجة للطاقات التقليدية ستتعرض لمخاطر كبرى في أفاق 2030حيث جاء في التقرير:

(Le gaz de schiste garantira aux Etats-Unis : l'indépendance énergétique mais conduira les pays pétroliers à leur ruine et le climat àsa perte)

تاسعا: لعنة الفساد المركب المتقاطع تطارد نعمة أهمية الموارد الثروات واستفحال الداء الجزائري.

يعاني الاقتصاد الجزائري من انتشار الفساد وتطوير آلياته وتزايد مخاطره على الأمن الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي للدولة و تشير التقارير الدولية إلى التراجع المستمر الترتيب الجزائر سواء في تقرير صادرات الفساد المنظمة الشفافية الدولية بحيث رتبت، الجزائر في المرتبة 100 في تقرير سنة 2014 كما تراجعت مرتبتها في تقرير البنك الدولي لسنة 2015 المتعلق بممارسة أنشطة الأعمال الدولية إلى المرتبة 154 و بالتالي تدهورت القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري و أضحى التربيع و الفساد المركب المتقاطع إحدى مظاهر الداء الجزائري الذي يلتهم نعمة الموارد الطاقوية و التي قدرت عائداتها الخارجية بحوالي 900 مليار دولار، خلال الفترة 1997 و سنة 2015 "بالإضافة إلى المستهلك، منها داخليا والد عم المرتبط بها.

كما تطورت حصة الشركاء الأجانب وأصبحت تستقطع جزءا هاما من عائدات الثروة البترولية الغازية فقد تجاوزت 66 مليار دولار خلال الفترة 1997و 2015

وبناء على المعطيات السابقة تكون إجمالي فاتورة الواردات الطاقوية وتحويلات الشركاء خلال الفترة المذكورة مساوية لمبلغ 90 مليار دولار وهو مبلغ يفوق إجمالي مخصصات الاستثمارات العامة لبرنامج دعم النمو الأول، كما تطورت أشكال تبديد وهدر هذه بتطور الفساد المركب المتقاطع الشامل الذي يعكس نموذجية وخصوصية الداء الجزائري الذي يقلل من المتابع الوظائفية للثروة البترولية والغازية ويؤدي إلى إضعاف قدرات تنويع الاقتصاد الجزائري من بينها نذكر:

-تطور قيمة التبديد المتعلقة بالثروة الغازية متمثلا في الجزء المهدور حرقا فخلال الفترة1997 /2014 قدر بحوالي 30 مليار دولار بالإضافة إلى الطاقة الضائعة و غير المستغلة في ظل التكنولوجيات المستخدمة.

- تزايد حصة الدعم والفوارق بين أسعار المنتجات طاقوية في السوق المحلية والأسعار في السوق الدولية وبلغت أرقاما كبيرة تستنزف جزءا هاما من الإيرادات العامة فقد بلغ مجموع الدعم على المنتجات البترولية والغاز الطبيعي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 24 %من الإيرادات العامة الجزائرية وهو مبلغ يقدر بأكثر من 150 مليار دولار خلال الفترة المشار إليها سابقا وهذه المبالغ قبل فرض الضريبة أما بعد فرضها النسبة ترتفع ضمن الناتج المحلي لتجاوز 12 %و 31% من الإيرادات العامة مع العلم بأن جزءا هاما من هذا الدعم يتعلق بواردات طاقوية ، كما أن ذلك الدعم يعود إلى الشرائح العليا و الأكثر قدرة في المجتمع بنسبة تتراوح بين 60 إلى 80 % في حين لا تحصل الشرائح الأكثر فقرا سوى على 4 إلى 5%من الدعم المتعلق ببعض المنتجات الطاقوية.

– التحايل وتحويل الثروة المرتبطة بالمبالغة في تقييم الواردات والتهرب المرتبط هل بتضخيم فواتيرها.

–التهرب من الرسوم الجمركية من خلال مدخل تشجيع مدخلات و مكونات الإنتاج المحلي، و كذا إنتاج الشركات الأجنبية التي تقيم فروع تركيبية أولية لها بالجزائر.

– الخسائر التي يتحملها الاقتصاد الوطني والمتعلقة بالتهريب المزدوج وأحيانا المركب للواردات، والإنتاج الوطني.

– الخسائر المرتبطة بالتهرب من الضرائب باستغلال سياسات الحوافز وأشكال الدعم الموجه لتشجيع الاستثمارات.

–الهدر المركب المرتبط بالانحرافات في عمليات دعم المؤسسات وأصحاب المشروعات،وإلغاء الديون.

–الهدر المرتبط بالفساد في مجال الدعم الاجتماعي المباشر وغير المباشر.

– التكاليف المرتبطة بالأخطاء في إدارة الصفقات وإنقاذها ومتابعتها وانعكاساتها على جودة الإنجاز ومستوى الخدمات وخاصة مع الشركات الأجنبية في المشاريع الكبرى.

المبحث الثاني: استراتيجية الحكومة الجزائرية في مواجهة تقلبات أسعار النفط

تشكل هذه الإصلاحات الهادفة خطوة في الاتجاه الصحيح لتوسيع قدرة الدولة على إنتاج النفط و الغاز، لكنها ليست كافية لمعالجة مشكلة أكثر جذرية تتمثل بمعاناة الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، ويفرض ذلك على الحكومة توظيف طاقاتها على مستويات عديدة واعتماد سياسات أكثر شمولا تتضمن خفض الإنفاق العام، و إصلاح دعم أسعار الطاقة المحلية و تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع غير النفطي و اتباع إدارة أكثر فاعلية لثروة النفط، و ليست هذه الوصفات جديدة، فقد وردت في توصيات منظمات دولية و خبراء على مدى سنين، لكنها فشلت في أن تترجم إلى سياسات حكومية ملموسة ليس فقط في الجزائر، و إما عبر مجموع الدول العربية المنتجة للنفط بحكم الوضع السياسي الحساس و الضغوطات الاجتماعية خلال السنوات المنصرمة.

لا تتبع عائدات النفط مسارا معلوما بسبب تقلبات الأسعار،وتؤدي سياسات اقتصادية غير حكمية إلى مستويات إنفاق مرتفعة في السنوات الجيدة (مع ارتفاع أسعار النفط) تليها انخفاضات شديدة في السنوات السيئة (مع انخفاض أسعار النفط) ما يولد تزعزعا في الاقتصاد المحلي، أما السياسات الحكيمة فهي تتفادى مراحل الفورة من خلال الحرص على الاستقرار في الاستهلاك والنفقات الجارية، مضعفة بذلك الرابط بين النمو الاقتصادي وديناميكية عائدات مصادر النفط.

المطلب الأول: جهود الحكومة في مواجهة الانخفاض

على أمل إنقاذ اقتصادها، أعادت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون، و من بين أبرز التغييرات المدخلة عليه منح حوافز ضريبية إضافية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالغاز الصخري، ناهيك عن تلك الحقول الصغيرة و المترسبات في المناطق التي لم يتم التنقيب فيها على النحو الكافي، بما في ذلك في المياه و الحقول ذات الجيولوجيا المعقدة أو التي تفتقر إلى البنية التحتية، و عدل بعض الضرائب لتصب على الأرباح بدلا من العائدات آخذة التكاليف بين الاعتبار، وليس فقط المدخول عند احتساب القاعدة الضريبية، وهي خطوة مهمة للمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك سهلت الحكومة بعض الشروط المفروضة على تنقيب و إنتاج النفط و الغاز التقليدي و أدخلت أحكاما جديدة لدعم البحث عن المصادر غير التقليدية و إنتاجها، كما سمح بعض التعديلات بإعطاء رخص لمدة أطول للتنقيب عن الموارد غير التقليدية (11سنة بالمقارنة مع 7 للموارد التقليدية) وفترة إنتاج أطول (30 إلى 40 سنة بالمقارنة مع 25 إلى 30 للنفط والغاز التقليدي).

منذ مطلع عام 2015، أحدثت التغييرات التشريعية تأثيرا إيجابيا ولو محدودا، وفي جولة مناقصات عام 2014، منحت أربعة عقود منها ما يشمل الغاز الصخري، وهي المرة الأولى التي يتم فيها ضم مثل هذه الموارد في جولة مناقصات، أما الشركات الرابحة فضمت ستات اويل (Statoil) النرويجية، ورويال داتش شل Royal DutchShell البريطانية-الهولندية،وإنيلEnelالإيطالية،وريسولRepsolالإسبانية، و دراغونأويل Dragon Oilالإماراتية التي كانت الوافد الجديد الوحيد.

اجتمعت الحكومة الجزائرية في 15 ديسمبر سنة 2014 وطرحت المشكل على طاولة المجلس لمحاولة إيجاد حلول وبدائل لمواجهة هذه الأزمة وذلك باتخاذ السلطات الجزائرية والحكومية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر المدونة على النمو الاقتصادي حيت شملت ما يلي:

-كخط دفاع أول: استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

- اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة8.8%

- تدابير التقشف المجحفة بحق المجتمع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي (لتجميد مشاريع تراموای ومستشفيات والسكنات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها: السيارات، إضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

إضافة إلى هذه الحلول المتاحة عرضت بدائل للنهوض بالاقتصاد الجزائري:

-اعتبر أعضاء البرلمان والحكومة أن عجز الحكومة بالنهوض بالصادرات خارج المحروقات يبقى أمرا ضعيفا، لذا يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة، الصناعة و الخدمات و السياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شأنها أن تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا.

كما اعتمد نواب المجلس سياسة لمنع تحويل العملة الصعبة إلى الخارج واسترداد الأموال المحمولة ومحاربة ظاهرة تبييض الأموال التي أخذت أبعادا كبيرة في الفترة الأخيرة.

اعادت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون وادخلت عليه تغيرات أساسية أبرزها منح حوافز ضريبية وتشجيع الغاز الصخري كطاقة متجددة على غرار الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح.

رفع كفاءة العادات في استهلاك الطاقة وتخفيض كمياتها مع مواكبة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات وبالتالي تخفيض مختلف أشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها.

خامسا: نتائج مؤتمر الطاقة الجزائري 28_29 سبتمبر 2016للدول المنتجة للنفط:OPEC

تزامنا مع تدهور أسعار النفط عقد مؤتمر الطاقة بالجزائر العاصمة في سبتمبر 2016 وكان ذلك بحضور الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إضافة لإيران وروسيا التي كان لها الدور البارز في هذا اللقاء وخلص المؤتمر بعد عقد عدة جلسات إلى مجموعة من النتائج أهمها:

نجحت الجزائر إلى حد ما باتفاق مع دول الأوبيك على كبح عتبة الإنتاج منذ ما يقارب 32.5إلى 33 مليون برميل يوميا في سياق يتميز بانهيار أسعار النفط التي انتقلت من 110 في منتصف 2014 إلى اقل من 50 دولار حيث قال وزير الطاقة الجزائري "نور الدين بوطرفة " للصحفيين إلى وفود البلدان المشاركة في اجتماع الأوبيك لا يمكن أن تترك الجزائر خالية الوفاض"

خفض إنتاج النفط بحيث من شأن هذا الاتفاق أن يؤثر على زيادة الأسعار التي لم تنجح في البقاء عند عتبة 50 دولار للبرميل.

عدم توافق كل من المتنافسين الإقليميين السعودية وإيران على إعطاء ميزة واضحة للأخرى سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

تشديد العراق بإعفائه من اتفاق الجزائر بسبب احتياجه للعائدات النفطية فهو يشبه حالته بحالة نيجيريا وليبيا، وهما بلدان تم إعفائهما من هذا الاتفاق على خلفية تدهور منشآتهما النفطية بسبب أحداث العنف في البلدين.

كما امتدت موجة صعود النفط إلى سوق الأسهم العالمية حيث صعد مؤشر أسهم الطاقة في وول ستريت إلى4% ليسجل أكبر مكاسبه اليومية في الفترة الأخيرة من عام 2016 وبداية 2017.

إذن من مخرجات هذا المؤتمر أيضا توقيع الجزائر اتفاقا مع شركة سوناطراك الجزائرية والشركة النفطية الاندونيسية بير تامينا وذلك لتطوير الشراكة والتعاون بين البلدين في مجال الطاقة.

المطلب الثاني: صندوق محيط الموارد

كما نعلم فإن الجزائر لم تكن سباقة في إنشاء صندوق ضبط الموارد فقد سبقتها عدة دول في إنشاء مثل هذه الصناديق مع اختلاف تسمياتها وقد أنشأت لصنفين رئيسيين هما:

1- إما لمعالجة المشكلات الناشئة مثل تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التمكن بها وبالتالي فهي تمثل صناديق تثبيت أو ضبط.

2. أو من أجل ادخار جزء من إيرادات النفط الأجيال المقبلة وبالتالي فهي تمثل صناديق ادخار.

وكما نعلم فان صندوق ضبط الموارد قد تم إنشاءه في أواخر شهر جوان سنة 2000 هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول ومن المعروف أن إيرادات الميزانية العامة في الجزائر تأتي غالبيتها من الجباية البترولية فهذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى الارتفاع في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية .

خلاصة:

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتهما، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالتوازن التجاري الدولي بالجزائر، يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتنا فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة و عجز موازين لدولة الخارجية منها الداخلية ، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي ، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية ، فانحصرت التمويلات و الاستثمارات الأجنبية و المحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النصب التي يدركها العام و الخاص، و أهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه، ونلتمس ذلك من خلال تقرير البنك العالمي حول آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية.

الخاتمة العامة

ومما سبق يمكننا: استخلاص بعض النتائج التالية:

-هناك اهتمام كبير من طرف الدولة بقطاع المحروقات وذلك من خلال انتهاج استراتيجية التنمية المتمثلة في المخططات الثلاث الأولى و ذلك باعتباره المورد الرئيسي لهذه المشاريع الضخمة.

-إن تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية من شأنها التأثير على مختلف مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للتبادل التجاري إيجابا في حال ارتفاع الأسعار و سلبا واختلالا في حال انخفاضها و انحصار المصادر المالية و ذلك لاعتماد الجزائر على قطاع النفط كمحرك و حيد للنشاط الاقتصادي الوطني.

-هناك علاقة وطيدة بين العوائد البترولية المرتبطة أساسا بأسعار النفط الدولية و معدل النمو في الناتج و الإجمالي.

-إن لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل أساسي عرض التوازن التجاري لتأثير تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية و بالتالي حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية و سياسية في حال انحصار و انخفاض العوائد المالية.

-ارتباط التوازن التجاري بقطاع المحروقات يجعله يتأثر بشكل كبير بالأحداث التي تحدث في السوق النفطية.

-إن العوائد المالية الكبيرة المحققة لم تستفد منها الجزائر في استثمار ذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى و بقيت التبعية النفطية مطلقة للاقتصاد الجزائري.

المقترحات والتوصيات:

وأما عن المقترحات والتوصيات التي يمكننا تقديمها نذكر:

-على الحكومة الاستفادة من الجباية البترولية في عملية تنويع التبادلات التجارية وتنويع مصادره و استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدا بالإضافة إلى إيجاد بدائل لهذه السلعة.

- التركيز على القطاع الصناعي وتشجيع المؤسسات الوطنية ودعمها أمام المنافسة الأجنبية.

-التخفيف من حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية و ذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات خصوصا التي لها قدرات تصديرية قادرة على جلب العملة الصعبة.

-الاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل الزراعة و السياحة و إعطائها الدعم الأكبر بالإضافة إلى الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري لأنه هو الثروة الحقيقة للأمم.

- آفاق الدراسة:

تناولنا دراسة أثر انهيار أسعار النفط على معدلات التبادل التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2018، وهذه الدراسة في جزء يسير لموضوع متشعب ومعقد كون هذا الموضوع يتسم بسمة التغير المستمر والمرونة، ولذلك فإن هذه الدراسة تفتح مجالا أوسع للبحث ولدراسات أخرى قد تعنى بـ:

- ✓ أثر تغيرات أسعار النفط على التوازن التجاري الدولي في الجزائر.
- ✓ أثر العوائد النفطية في تحقيق عدالة في توزيع الدخل في الجزائر.
- ✓ دور الجباية العادية في الاقتصاد الوطني وهل يمكنها أن تحل محل الجباية البترولية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، 2001
2. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996
3. عبد الباسط عبد الوفاء، التجارة الخارجية، دار النهضة العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2000
4. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010
5. حشماوي، محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم المادية بجامعة الجزائر،2006
6. الأمم المتحدة، دراسة الحالة الإنسانية والاجتماعية في العالم ،1996
7. حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، تركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص59
8. ماجد بن عبد الله المنيف، " **منظمة الدول المصدرة للبترول أو بيك نشأتها في تطورها و التحديات التي تواجهها**" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 سنة 2008
9. كامل بكري وأخرون، " **الموارد و اقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986

مراجع باللغة الأجنبية

1. Omc, Rapport annuel,2001,
2. ADHESION DE L'ALGERIE A L'O.M.C –documents du asinistère du commerce
3. International MonetaryFund, "Algeria 2014 Article IV Consultation," IMF, December.
4. Maurice durousset , « **Le marché du pétrole** ». Edition Ellipses, 1999
5. Jean Pierre Angelier, « **énergie international 1987-1988** », Economica 1987,
6. Mohamed Elhocine Benissad, op. cit

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تراجع أسعار النفط على التبادل التجاري الخارجي بالجزائر الفترة (2010–2019) ، من خلال استعراض مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و دوره في تحقيق التراكم الرأسمالي ، إضافة إلى توضيح مدى ارتباط الميزان التجاري بهذا القطاع ، مما يجعله رهينة لتقلبات أسعار النفط في أسواق النفط العالمية ، حيث أثبتت الدراسة أن هناك علاقة وطيدة بين الإيرادات البترولية و حركة التجارة الخارجية في الجزائر ، و أن مختلف المتغيرات (الميزان التجاري ، الناتج المحلي الإجمالي ، الميزانية العامة للدولة ، التضخم ، البطالة .....) ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، التقلبات ، الميزان التجاري .

Abstract:

The aim of this study is to analyze the impact of the decline In oil prices on foreign trade in Algeria during the period (2010-2019) , by reviewing the status of hydrocarbons sector in the Algerian economy and its role in achieving capital accumulation , in addition to clarifying the extent of the trade balance, where the study proved that there is a strong relationship between oil revenues and the movement of foreign trade in Algeria , and that the various variables (trade balance , GDP , state budget , inflation , unemployement , etc.)

Dramatically priced Petroleum either rise or fall .

Keywords: Oil prices , volatility , trade balance